

مبادرة الشمول المالي
للمنطقة العربية
FIARI | Financial Inclusion for
the Arab Region Initiative

2021

التقرير السنوي



مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

1	تمهيد
2	أولاً. نبذة عن مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية
4	ثانياً. مواكبة إطلاق استراتيجيات الشمول المالي في الدول العربية
5	أ. ورشة عمل حول 'بناء وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في العراق'
5	ب. المساعدة الفنية للبنك المركزي العراقي في إعداد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي
6	ثالثاً. تعزيز الوعي والمعرفة بالشمول المالي
7	أ. اليوم العربي للشمول المالي
9	ب. مواكبة متطلبات مرحلة التعافي من جائحة كورونا
9	ج. ورشة عمل حول "قواعد إعرف عميلك الإلكترونية وإلحاق العملاء عن بُعد"
10	د. ورشة عمل حول "المدفوعات الرقمية: أداة داعمة لخلق الوظائف وتقديم الخدمات العامة في المنطقة العربية"
10	هـ. ورشة عمل حول "تطوير قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية"
11	و. ورشة عمل حول "العمليات المصرفية المفتوحة والإطار التنظيمي المصاحب لها"
11	ز. مؤتمر حول "النهوض بالشمول المالي للشباب لتعزيز خلق فرص العمل والنمو في المنطقة العربية"
12	ح. ورشة عمل حول "التحول المالي الرقمي"
12	ط. ورشة عمل حول "دور صناديق وآليات ضمان القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دعم التعافي في مرحلة ما بعد جائحة كورونا في الدول العربية"
13	رابعاً. التدريب وبناء القدرات
14	أ. دورة تدريبية حول "التمويل الأصغر الإسلامي"
15	ب. دورة تدريبية حول "تطبيق نموذج المسح الإحصائي لجانب الطلب على الخدمات المالية"
16	ج. دورة تدريبية حول "الخدمات المالية الرقمية للمرأة"
17	د. دورة تدريبية حول "النمو الشامل"
18	هـ. تبادل الخبرات بين أعضاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية
21	خامساً. إنتاج ونشر المعرفة
22	أ. مبادئ إرشادية حول "تعزيز الدور الإشرافي للمصارف المركزية في التعامل مع مخاطر المؤسسات المالية غير المصرفية في الدول العربية"
22	ب. دليل إرشادي حول "أفضل الممارسات والتطورات الحديثة لمزودي خدمات الحوافظ الرقمية"
23	ج. فصل حول "الشمول المالي الرقمي في الدول العربية" في تقرير الاستقرار المالي
24	د. دراسة حول "أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية"
24	هـ. دراسة حول "أثار التحولات عبر الحدود على الشمول المالي في الدول العربية"
25	و. دراسة حول "دوافع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في الدول العربية"
25	ز. دراسة حول "مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على القطاع المصرفي في الدول العربية في ظل جائحة كورونا"
26	ح. ورقة سياسات حول "التمويل المفتوح: إطار عمل للمنطقة العربية لتطوير نطاق الخدمات المالية"
26	ط. موجز سياسات حول "دور الشمول المالي في تمكين المرأة"
27	ي. سلسلة كتيبات تعريفية موجهة إلى الفئة العمرية الشباب في الوطن العربي
29	سادساً. شركاء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية
30	صندوق النقد العربي
30	الوكالة الألمانية للتنمية
30	التحالف العالمي للشمول المالي

تمهيد

يأتي إصدار هذا التقرير للتعريف بأنشطة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية خلال عام 2021، حسب أولويات إستراتيجية وبرامج الشمول المالي بالمنطقة العربية. أثبتت المبادرة فعاليتها وارتباطها الوثيق بأولويات صانعي السياسات والسلطات الإشرافية في الدول العربية لإرساء أوجه التكامل والتشارك مع القطاعين العام والخاص، لدعم تعزيز الشمول المالي في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بالمنطقة.

تتميز المنطقة العربية بإمكاناتها الملاءمة التي تسمح لها باتخاذ خطوات مناسبة فيما يتعلق بالشمول المالي. في هذا السياق، يعمل صانعو السياسات والسلطات التنظيمية على إجراء إصلاحات مهمة لدعم الشمول المالي، خاصة فيما يتعلق بدعم الوصول للتمويل الرسمي لنحو 63 في المائة من المواطنين الذين تفوق أعمارهم ١٥ عاماً، وكذلك المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

عززت المبادرة الحوار والتنسيق والتعاون الإقليمي في المنطقة العربية من خلال تنظيم منتديات يتم فيها تبادل المعرفة والتجارب، والاستفادة من الخبرات في بناء القدرات والقيام بالدراسات والأبحاث، بما يدعم الشمول المالي.

ساعد انخراط الشركاء في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية ومشاركتهم في المجالات الاستراتيجية، من بينها نظم نشر البيانات، وتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتقنيات المالية الحديثة، وغيرها من المجالات، في تعزيز الشمول المالي على النطاق الوطني والإقليمي، بما يتوافق مع أهداف سياسات الابتكار والنزاهة والاستقرار والحماية. علاوةً على ذلك، كثفت المبادرة جهودها لدعم البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في مواكبة متطلبات مرحلة التعافي من جائحة كورونا. في هذا الإطار، نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع شركائه في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية سلسلة من الاجتماعات الافتراضية لمدراء الشمول المالي وأنظمة الدفع والبنية التحتية المالية وحماية المستهلك المالي في البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية لتبادل الخبرات والآراء حول متطلبات التعافي في مرحلة ما بعد أزمة جائحة كورونا. تطرقت المناقشات إلى السياسات والإجراءات المناسبة ودور الجهات الرقابية والإشرافية في تحقيق التعافي، وضرورة تعزيز وتسريع عملية التحول المالي الرقمي، إضافةً إلى خلق بيئة تدعم توافر السيولة للمؤسسات المالية لمواصلة تمويل كافة فئات المجتمع.

تتبنى المنطقة العربية مبادرات تدعم الشمول المالي، منها مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة، ومبادرة الشمول المالي للمرأة، ومبادرة التمويل المسؤول المرتبط بحماية العملاء. توفر هذه المبادرات برنامج العمل والمتطلبات اللازمة لضمان تناسق وتكامل الجهود المستمرة. تبذل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهوداً كبيرة لتمكين فئات الشباب والنساء وذوي الدخل المحدود للوصول إلى الخدمات المالية الرسمية في المنطقة العربية.

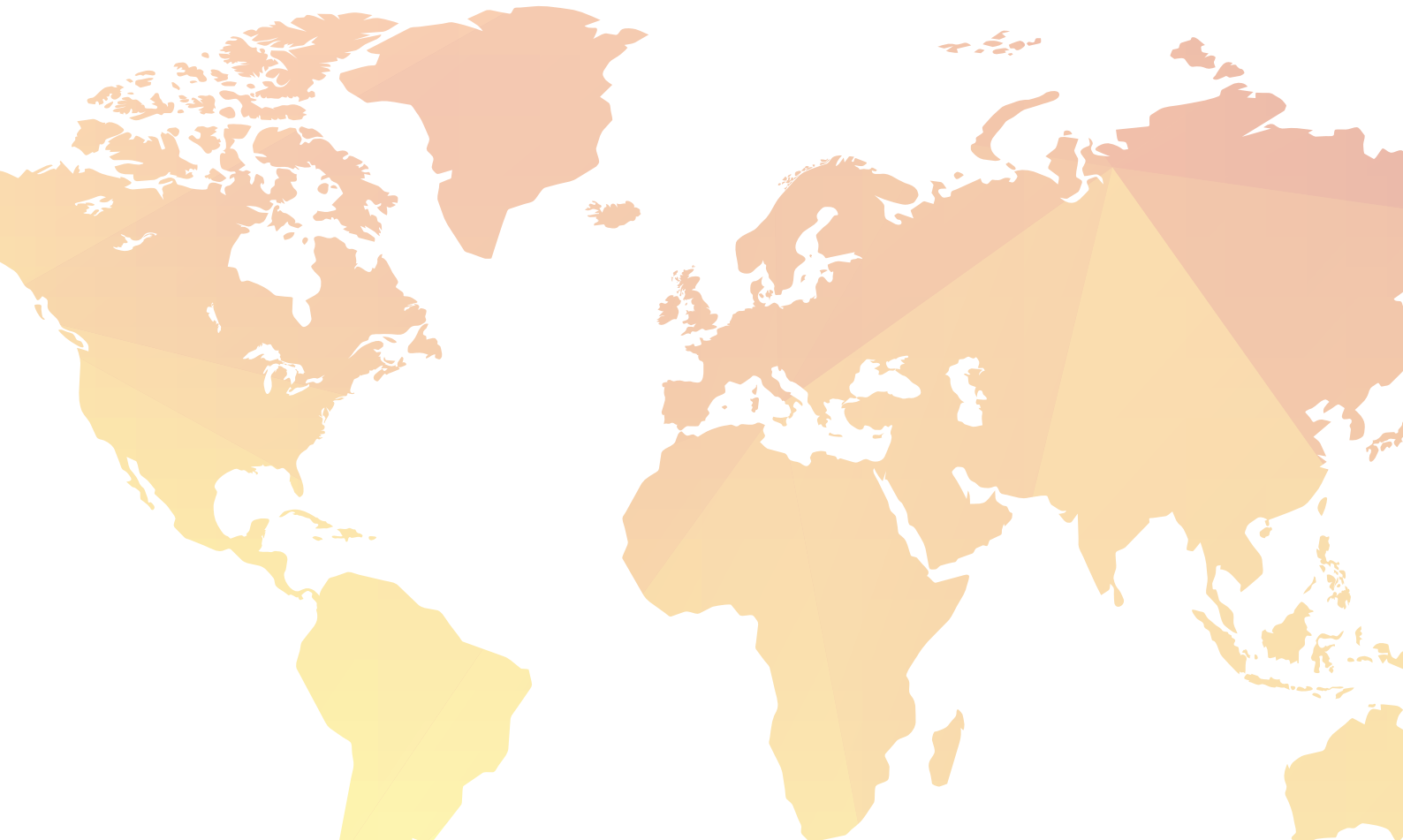
أمانة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI). الدائرة الاقتصادية – صندوق النقد العربي

هاتف: +971 2 6171552 / فاكس: +971 2 6326454
البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

ص.ب. 2818، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة
الموقع الإلكتروني: www.amf.org.ae

أولاً.

نبذة عن مبادرة الشمول
المالي للمنطقة العربية





تولي الدول العربية الشمول المالي اهتماماً كبيراً في سياساتها الاقتصادية لتعزيز مستوى الاستقرار المالي وزيادة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة في الجوانب الاقتصادية. في هذا السياق، يمكن للخدمات المالية ذات الأسعار الميسرة أن تلعب دوراً مهماً في توفير الخدمات المصرفية لنحو ٦٣ في المائة من المواطنين الذين تفوق أعمارهم ١٥ عاماً ولا يتوفر لهم حسابات مصرفية رسمية، إلى جانب تسهيل انخراطهم في الاقتصاد الرسمي والمساهمة في التنمية المستدامة وفقاً لأهداف الأمم المتحدة في هذا الشأن.

"تعتبر مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية من المحركات الأساسية لتعزيز مستويات الشمول المالي، وترجمة مدى جاهزية واستعداد صندوق النقد العربي لتوفير وتعزيز مستوى الدعم التقني وتنمية القدرات لدعم الدول الأعضاء وبذل كافة المساعي والجهود لتوفير الخدمات المالية للدول العربية".

**معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي،
المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي.**

قام صندوق النقد العربي بتأسيس وإرساء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) بالنيابة عن الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، وتحالف الشمول المالي (AFI)، وبمشاركة من البنك الدولي. أطلقت المبادرة يوم 14 سبتمبر 2017 خلال منتدى التحالف العالمي للشمول المالي المنعقد بشرم الشيخ في مصر، بحضور محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

تهدف مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية إلى دعم سياسات الشمول المالي لتوسيع مجال انتفاع المواطنين والمؤسسات بالخدمات المالية الرسمية التي تلائم احتياجاتهم من خلال تغطية البنود التالية:

- الاستراتيجيات والبيانات المتعلقة بالشمول المالي.
- تمكين المرأة مالياً.
- تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تمويل الشركات الناشئة ورواد الأعمال.
- الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة والتمويل الرقمي.
- لتعزيز فرص الشمول المالي.
- التمويل الزراعي الريفي.
- التمويل المسؤول.
- البنية التحتية للأسواق المالية.
- حماية المستهلك المالي والتوعية المالية.

بذلت الهيئات والسلطات المالية العربية بالتعاون مع صندوق النقد العربي جهوداً كبيرة لزيادة مبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية. في هذا الصدد، بادر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام ٢٠١٢ بإنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، الذي يتولى صندوق النقد العربي القيام بأعمال الأمانة الفنية له. يتمثل دور الفريق في المساهمة في تطوير سياسات وإجراءات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. كما حدد المجلس يوم السابع والعشرين من شهر أبريل من كل عام مناسبة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي.

"لحرصنا على تضافر القوى والجهود ضمن إطار عمل مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية وسبل تعزيز المعرفة، نوجد جهودنا في الامتثال لسياسات الشمول المالي ومواجهة التحديات بالغة الإلحاح في المنطقة، مثل بطالة الشباب والحاجة إلى تمكين المرأة اقتصادياً".

**أوتي كلاميرت، رئيس الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ)
بمنطقة أوروبا والبحر المتوسط وآسيا الوسطى.**

"ستتيح لنا مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية فرصة للمشاركة والتعلم من بعضنا البعض بشأن كافة القضايا المهمة، مثل توفير خدمات الشمول المالي للأشخاص النازحين، والشمول المالي المتعلق بشؤون المرأة، إضافة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، فجميعها تمثل قضايا بالغة الأهمية يمكن للهيئات التنظيمية إحداث فرق تجاهها".

**د. ألفريد هانينج، المدير التنفيذي للتحالف العالمي
للشمول المالي (AFI).**



"تكمُن أهمية مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية في تسريع وتيرة المعرفة بشأن الأسباب الداعية لنجاح سياسة الشمول المالي وتضافر جهود الشركاء الرئيسيين في صناعة سياسات الشمول المالي حسب احتياجات الدول العربية. ويُعد الشمول المالي حافزاً رئيساً لتحقيق أهداف البنك الدولي المتمثلة في وضع حد لمعدلات الفقر وتعزيز الرخاء العام، إن قضية الحصول والاستفادة من الخدمات المالية على الصعيد العالمي تتطلب توفير حسابات لكافة البالغين بحلول عام 2020".

جان بيسمي، مدير التدريب، التنافسية المالية والابتكار، البنك الدولي.

على الصعيد الإقليمي، تعزز المبادرة فرص التدريب وتبادل المعرفة بالتعاون بين صانعي السياسات والهيئات التنظيمية والمعنيين بالشمول المالي. أما على الصعيد الوطني، فتدعم المبادرة البرامج الوطنية والجهود التنسيقية وتقدم الدعم الفني والخدمات الاستشارية. يتمثل هدف المبادرة طويل الأجل في إرساء وتطبيق سياسات خدمات الشمول المالي المستدامة لصالح المجتمعات العربية، للمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل ورعاية مشتركة. كما تهدف إلى تحسين سبل المعرفة وإمكانيات صانعي السياسات فيما يتعلق بالشمول المالي (شكل 1).

يتمثل دور صانعي السياسات المصرفية والمالية والهيئات التنظيمية في المبادرة فيما يلي :

- تبادل الخبرات والتجارب المتعلقة بسياسات الشمول المالي والإصلاحات التنظيمية بين جميع المعنيين داخل المنطقة العربية وخارجها.
- تحسين عملية رسم وتنفيذ سياسات الشمول المالي على الصعيد الوطني.
- المشاركة في المناقشات والحوارات رفيعة المستوى بهدف توجيه وتنسيق عملية تطوير سياسات الشمول المالي لمواجهة كافة التحديات على المستوى الإقليمي.

- تقوم الخطة على رسم مسارات عمل لدعم المبادرة من قبل ممثلي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من خلال فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية باعتباره بمثابة منصة إقليمية للتعليم، وتبادل الخبرات في قضايا مثل:
- السياسات والتنظيم وسلوكيات السوق.
- التدريب وبناء القدرات والمعونة الفنية.
- تعزيز المعرفة ونشرها.

نفذت المبادرة حتى الآن سلسلة من برامج بناء القدرات، والمؤتمرات رفيعة المستوى، ومنتديات التعلم وتطوير الأساليب والأدوات، إضافة للمنتجات المعرفية. من جهة أخرى، تعمل المؤسسات الداعمة لمبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية على التنسيق من خلال لجنة تنفيذية تحدد خطة العمل السنوية بالتعاون مع فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية والأمانة الفنية للمبادرة بصندوق النقد العربي.

1: نظرية التغيير في سياق مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية



ثانياً

مواكبة إطلاق استراتيجيات
الشمول المالي في الدول العربية

أ - ورشة عمل حول "بناء وتنفيذ للشمول المالي في العراق"

نظم صندوق النقد العربي يومي 5 و6 أبريل 2021 ورشة عمل "عن بعد" حول "بناء وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في العراق" بالتعاون مع البنك المركزي العراقي. شارك في الورشة كوادير البنك المركزي العراقي من مختلف الإدارات، إضافةً إلى ممثلين عن وزارات المالية والثقافة والتربية والتعليم العالي والتجارة والاتصالات والتخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية في العراق، إلى جانب ممثلين عن جميع البنوك والمؤسسات المالية العراقية ومزودي خدمات الدفع في العراق. كما حضر الورشة إلى جانب أعضاء اللجنة الوطنية العليا للشمول المالي، أعضاء اللجان الفرعية للشمول المالي وهي: لجنة التثقيف المالي، ولجنة المسوحات والبيانات، ولجنة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ولجنة البنية التحتية، ولجنة الخدمات المالية الرقمية، ولجنة حماية المستهلك المالي. كما شارك في الورشة كبار الفنين المعنيين بالشمول المالي في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والجهات الوطنية الأخرى ذات العلاقة، بما يساعد على تبادل التجارب والخبرات ونقل المعرفة بين الدول العربية على صعيد إعداد وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية، إضافةً إلى عددٍ من المؤسسات الدولية، في مقدمتها مجموعة البنك الدولي، والوكالة الألمانية للتتمية، والتحالف العالمي للشمول المالي.

ب-المساعدة الفنية للبنك المركزي العراقي في إعداد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي

تشمل خارطة الطريق لبناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، التي تم التوافق عليها مع الفنين في البنك المركزي العراقي والزلاء في المؤسسات الشريكة في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، الخطوات التالية :

أتى تنظيم الورشة في إطار برنامج المشورة الفنية وخطة العمل التي قدمها صندوق النقد العربي بالتعاون مع المؤسسات الشريكة في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، بهدف مساعدة البنك المركزي العراقي في إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية للشمول المالي في العراق. هدفت الورشة إلى المساعدة على بناء القدرات لدى كوادير البنك المركزي العراقي على صعيد الإعداد للاستراتيجية، بمشاركة كافة الأطراف والجهات ذات العلاقة في العراق.

تناولت الورشة واقع الشمول المالي وخطوات ومراحل إعداد الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي وجوانب التنسيق والمتابعة، إضافةً إلى آليات التنفيذ والتقييم. تطرقت الورشة في هذا السياق، إلى كيفية دمج سياسات وبرامج تعزيز وصول مختلف فئات المجتمع للخدمات المالية (المرأة، والشباب، وأصحاب المشاريع الناشئة، والمشاريع الريفية والزراعية، والتمويل المسؤول، ورواد الأعمال... إلخ)، في إطار رؤية واحدة وسبل الاستفادة من الخدمات الرقمية. كما ناقشت الآليات والإجراءات المناسبة للتنسيق مع مختلف الأطراف ذات العلاقة لتفعيل مشاركتهم في صياغة إستراتيجيات الشمول المالي.

من جانب آخر، تناولت الورشة الإعتبارات الرئيسية لتصميم نظام متابعة وتقييم الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي، وأدوات الرصد والتقييم لتنفيذ هذه الإستراتيجيات، وكيفية متابعة وتقييم النتائج. كما استعرضت عدداً من التجارب العربية حول التنسيق مع الهيئات والمؤسسات المحلية ذات العلاقة ببناء وتنفيذ إستراتيجية الشمول المالي.



تقديم تقارير ربعية حول سير العمل من البنك المركزي العراقي بمشاركة المؤسسات الشريكة في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية.



ترتيب ورشة عمل على مستوى اللجنة العراقية للشمول المالي، بمشاركة صندوق النقد العربي والمؤسسات الشريكة في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، لشرح خطة العمل وخارطة الطريق، وإطلاق مرحلة إعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.



طلب المشورة الفنية من صندوق النقد العربي والمؤسسات الشريكة في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، لدعم جهود البنك المركزي العراقي في إعداد الاستراتيجية، ذلك إستكمالاً للمشورة المقدمة في المرحلة الأولى للدراسة الميدانية وتوصيات التقرير المشترك.



ثالثاً.

تعزيز الوعي والمعرفة بالشمول المالي

أ- اليوم العربي للشمول المالي



يحتل موضوع تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية باهتمام كبير من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إدراكاً منه للفرص الكامنة والكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال تعزيز الشمول المالي لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومواجهة تحديات البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية. لا شك في أن التطورات الحالية والتداعيات السلبية لانتشار جائحة كورونا أبرزت بوضوح الأهمية الكبيرة لتوظيف التقنيات الحديثة لأغراض الشمول المالي، وضرورة تعزيز الخدمات المالية الرقمية وتوعية مستخدميها. لقد عززت الجائحة الطلب على الخدمات المالية الرقمية، وجعلت الحاجة إلى تسريع التحول الرقمي وتحسين الخدمات المالية الرقمية أمراً بالغ الأهمية في السياسات الاقتصادية في المنطقة العربية.

في هذا السياق، بادر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2016، في ضوء الحاجة المتزايدة لتكثيف الوعي بأهمية الشمول المالي ومحاورة لدى كافة الأطراف في الدول العربية، إلى اعتماد يوم 27 أبريل (نيسان) من كل عام كيوم عربي للشمول المالي، احتفل به في عام 2021 تحت شعار "دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي". من الأهمية التأكيد على دعم جهود المجتمع الدولي في تعزيز الشمول المالي، وفي مقدمته جهود مجموعة العشرين (G20) التي تبنت محور الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية لدعم أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار المالي، حيث تولي مجموعة العشرين اهتماماً خاصاً بدعم وصول الشباب والمرأة والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية الرقمية من خلال استخدام التقنيات الحديثة، إلى جانب الاهتمام بالتوعية والتثقيف الرقمي المجتمعي اللذان يعززان من فرص نجاح الجهود والسياسات في هذا الشأن.



حرص مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على إيلاء قضايا الشمول المالي في الدول العربية الأهمية التي تستحقها، حيث يتركز قيام صندوق النقد العربي بالتعاون مع عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية، بإطلاق المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، بهدف تمكين وتعزيز القدرات والإمكانيات لتذليل العقبات التي تعترض الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي في الدول العربية. وجب التنويه بما تتضمنه المبادرة من أنشطة تركز على التحول المالي الرقمي وما توليه من اهتمام لدعم توظيف التقنيات الحديثة في تعزيز وصول الشباب والمرأة والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية. في هذا السياق، نشير إلى الوثيقة الإرشادية للتحول المالي الرقمي في المنطقة العربية الصادرة عن المبادرة في سبتمبر (أيلول) ٢٠٢٠، خارطة طريق للمساعدة على وضع سياسات وخطط عمل من أجل ابتكار تقنيات مالية شاملة وآمنة، تركز الوثيقة على عدد من الأهداف الأساسية، المتمثلة في تعزيز الوصول، وتوسيع نطاق الاستخدام والجودة، وتناقش الأطر المختلفة لدعم التحول إلى التمويل الرقمي، بما في ذلك المختبرات التنظيمية للتقنيات المالية الحديثة، وحماية المستهلك والتثقيف المالي، والبنية التحتية المالية والتقنية، والمنافسة، والبيانات والأمن السيبراني، والمراقبة والتعاون. في هذا الصدد، وجب التنويه بالخطوات والإجراءات المتخذة من قبل الدول العربية في سبيل النهوض بالثقافة المالية خصوصاً الرقمية منها. كما يمكن للدول العربية أن تعمل على تطوير وتكامل خطط العمل القطرية التي تساهم في التحول الرقمي للأنظمة المالية ودعم التنمية الاقتصادية لتحقيق النمو المستدام والتخفيف من حدة الفقر.

من المناسب كذلك التأكيد على ضرورة إدماج كافة فئات المجتمع وشرائحه في النظام المالي الرسمي، خاصة منهم الشباب والمرأة ورواد الأعمال وقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، للاستفادة من التقنيات ومتابعة جهود رفع مستوى الوعي لدى كافة هذه الفئات وحماية حقوقهم المالية وتحسين معرفتهم بالأمور المالية الرقمية، بما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة. في هذا الإطار، يمكن لوزارات التربية والتعليم والثقافة والتعليم العالي في الدول العربية أن تساهم في تعزيز الجهود المتمثلة في نشر وتعميق التعليم والتثقيف المالي الرقمي.

كما نوه مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بمنصة "بنى" للمدفوعات العربية التي استكمل إنشاءها صندوق النقد العربي في فبراير ٢٠٢٠، ودورها في تقديم خدمات مبتكرة وفقاً للمعايير الدولية وأحدث الممارسات والتقنيات، متطلعاً لدور المنصة في تشجيع تطوير الخدمات المالية الرقمية في المنطقة العربية وربط الدول العربية بالشركاء التجاريين.

في إطار الجهود التي قامت بها المصارف المركزية والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الرسمية العربية في السنوات الماضية، لإحياء اليوم العربي للشمول المالي والتنظيم المتميز للأنشطة والفعاليات في هذا اليوم، بما ساهم في نشر الوعي والتثقيف المالي بين كافة أفراد المجتمع، دعا مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية كافة الدول الأعضاء إلى تعزيز إحياء فعاليات اليوم العربي للشمول المالي وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية فيه، ذلك بتنفيذ الفعاليات والأنشطة التي تعمل على تعزيز المعرفة بالشمول المالي وأهدافه، متمنياً كل التوفيق والنجاح لفعاليات وأنشطة اليوم العربي للشمول المالي وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

يُذكر أن المؤسسات الشريكة في المبادرة، قامت بعرض البيان الصادر عن أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على مواقعها الإلكترونية. كما اتفقت المؤسسات على إحياء فعاليات اليوم العربي للشمول المالي، حيث نظم صندوق النقد العربي مؤتمراً إعلامياً في هذه المناسبة. كما قامت المؤسسات الشريكة في المبادرة، بدعم جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في تنظيم فعاليات وأنشطة خلال أسبوع اليوم العربي للشمول المالي لعام 2021.

في إطار الأهمية المتزايدة التي باتت تكتسبها استخدامات التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي والنمو الكبير والمتسارع الذي تشهده صناعة هذه التقنيات والخدمات المرتبطة بها على مستوى العالم، من المناسب التنويه بدور مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة التي أطلقها صندوق النقد العربي، في تبادل الخبرات والمعرفة حول قضايا التقنيات المالية الحديثة وبلورة الرؤى المختلفة لتنشيطها وتنظيمها في الدول العربية. تجدر الإشارة إلى أن الصندوق أصدر خلال عام ٢٠٢٠ عدداً من الأدلة والمبادئ الإرشادية التي تعزز إدراك متطلبات التحول الرقمي، وتحديد أوثيقة الإرشادية حول الهوية الرقمية وأعراف عميلك الإلكترونية، ومبادئ بناء استراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة، إضافةً إلى الوثيقة الصادرة مؤخراً حول العمليات المصرفية المفتوحة. يمكن للدول العربية أن تتبنى ما جاء في هذه الأدلة من إرشادات في إطار الاحتياجات والإجراءات لدى كل دولة.

كذلك، وجب الإشادة بالاهتمام المتزايد بمواضيع التقنيات المالية الحديثة في برامج أنشطة فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ودوره من خلال تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي، ودراسة سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي، والعمل على مساعدة الدول العربية على تطبيق المعايير والمبادئ الدولية ذات العلاقة، وتعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الشمول المالي وبينها وبين المؤسسات الدولية ذات العلاقة. من جانب آخر، تتطلع الدول العربية إلى مواصلة تحسين مؤشرات الشمول المالي، حيث إن الإحصاءات الأخيرة تعكس الجهود التي بذلتها هذه الدول في تعزيز الوصول للخدمات المالية، إذ تشير إلى أن نسبة السكان البالغين في الدول العربية الذين تتوفر لهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية، قد ارتفعت في المتوسط إلى نحو ٣٧ في المائة، و٢٦ في المائة بالنسبة للنساء، و٢٨ في المائة على صعيد الفئات محدودة الدخل. على الرغم من أن هذه الأرقام تخفي تفاوتاً في هذا الشأن بين الدول العربية، إلا أنها لا تزال تبرز الفرص الكبيرة الكامنة - خاصة للمؤسسات المالية والمصرفية الخاصة - التي يمكن استغلالها لتعزيز الوصول للخدمات المالية في المجتمعات العربية. في هذا السياق، وجب التنويه بجهود الدول العربية التي قامت بتطبيق النموذج الشامل للمسوحات الإحصائية، والتأكيد على أهمية متابعة تطبيقه من بقية الدول، بما يساعد على الارتقاء بجودة مؤشرات الشمول المالي وفقاً لأوضاع كل دولة.

ب- مواكبة متطلبات مرحلة التعافي من جائحة كورونا

إدراكاً لأهمية الحوار والتشاور حول متطلبات مرحلة التعافي من جائحة كورونا، نظم صندوق النقد العربي يوم 16 مارس 2021 اجتماعاً استثنائياً "عن بُعد" لمدرء إدارات الشمول المالي ونظم الدفع والبنية التحتية المالية في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية حول "تعزيز مرونة الشمول المالي العربي في الاستجابة لمتطلبات مرحلة التعافي من جائحة كورونا" بمشاركة عددٍ من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، في مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين، والبنك المركزي الأوروبي، والوكالة الألمانية للتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الأوروبي للاستثمار، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والوكالة الفرنسية للتنمية، والمجموعة التشاورية لمساعدة الفقراء، وصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال.

ناقش الاجتماع متطلبات مواجهة تداعيات تغيرات المناخ على القطاع المالي والمصرفي، وأهمية تطوير استراتيجيات وخطط استباقية في هذا الشأن، حيث تم استعراض التحديات التي تفرضها تداعيات تغير المناخ على القطاع المالي والمصرفي، وما يقابل ذلك من فرص كامنة للمؤسسات المالية والمصرفية العربية، والدور الذي يمكن أن تلعبه السلطات الإشرافية والمؤسسات المالية المصرفية للاستفادة من هذه الفرص.

كذلك تطرق الاجتماع إلى الدروس المستفادة من الجائحة، فيما يتعلق بدور برامج ضمان الائتمان الصغير للتخفيف من تداعيات الأزمة، حيث ألقى النقاش الضوء على الدور المأمول من هذه البرامج في المرحلة الراهنة وعلى المدى المتوسط لمساعدة الاقتصادات على التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة. شمل ذلك مناقشة خطط واستراتيجيات مؤسسات ضمان الائتمان والتجارب العالمية في هذا الشأن. كما تناول النقاش الآليات والأدوات المناسبة لتخفيف المخاطر في ضمان القروض للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث تم الاطلاع على تجربة الإتحاد الأوروبي على صعيد توفير الضمان من طرف ثالث، ومناقشة فرص تطبيق آليات مماثلة في المنطقة العربية في ضوء متطلبات دعم التعافي.

وفر الاجتماع فرصة لتعزيز الحوار وتبادل الخبرات حول تطوير السياسات والأدوات المتعلقة بالارتقاء بالشمول المالي في الدول العربية للحد من آثار جائحة كورونا على الخدمات المالية، ومناقشة الفرص والتحديات لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية لجميع فئات المجتمع، خاصة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

ج- ورشة عمل حول "قواعد إعرف عميلك الإلكترونية وإلحاق العملاء عن بُعد"

نظم صندوق النقد العربي يومي ٢٤ و ٢٥ مارس ٢٠٢١ ورشة عمل "عن بُعد" حول "قواعد إعرف عميلك الإلكترونية وإلحاق العملاء عن بُعد" في إطار تعزيز أنشطته المختلفة لدعم التحول المالي الرقمي والشمول المالي وصناعة التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، إضافة إلى دعم الدول العربية في مجال التوعية بإجراءات العناية الواجبة وقواعد "إعرف عميلك الإلكترونية" نظراً لما تفرضه التقنيات الحديثة ونماذج الأعمال الرقمية من زيادة التعرض لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى كيفية إلحاق العملاء عن بُعد، وكيفية الاستفادة من الحلول التنظيمية والإشرافية الحديثة. شارك في الورشة الأطراف ذات العلاقة بإجراءات العناية الواجبة رقمياً، في مقدمتها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووحدات التحريات المالية، وهيئات أسواق المال، والبورصات العربية والبنوك التجارية، واتحادات المصارف في الدول العربية. كما شارك فيها، خبراء من المؤسسات الدولية وواضعي المعايير المعنيين بالهوية الرقمية وقواعد "إعرف عميلك الإلكترونية" وإجراءات العناية الواجبة بالعملاء بناءً على المخاطر، منهم مجموعة العمل المالي، والبنك الدولي، وبنك التسويات الدولية.

هدفت الورشة إلى تعميق المفاهيم وتبادل الخبرات والتجارب حول إجراءات العناية الواجبة، في ضوء تزايد استخدامات حلول التقنيات المالية الحديثة والخدمات المالية الرقمية ونماذج الأعمال الرقمية في القطاع المالي. ركزت الورشة على مناقشة موضوعات الامتثال لقواعد العناية الواجبة بالعملاء بناءً على درجة المخاطرة، إضافة إلى استعراض متطلبات ونظم الهوية الرقمية، والاستفادة من الهوية الرقمية في إلحاق عملاء المؤسسات المالية عن بُعد، وكيفية استخدام نظم الهوية الرقمية في الامتثال لمتطلبات العناية الواجبة للعملاء من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من قبل السلطات الرقابية والإشرافية في الدول العربية.



كما أشارت الورشة إلى ضرورة زيادة الوعي بأساليب الدفع الرقمية وكيف يمكن أن تدعم جهود خلق الوظائف، وتعزيز تقديم الخدمات، ودمج الشباب والنساء في القطاع المالي الرسمي.

هـ - ورشة عمل حول "تطوير قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية"

نظم صندوق النقد العربي يوم ٢٠ مايو ٢٠٢١ ورشة عمل "عن بعد" حول "تطوير قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية"، إدراكاً منه للأهمية الاستراتيجية لتطوير قطاع التمويل الأصغر في تعزيز الشمول المالي والمساهمة في خلق فرص العمل والتشغيل ومواجهة تحديات البطالة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. شارك في الورشة المسؤولون والفنيون المعنيون بقضايا التمويل الأصغر في الدول العربية، من وزارات المالية والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والمؤسسات المشرفة على قطاع التمويل الأصغر والبنوك واتحادات البنوك وشبكات شركات التمويل الأصغر في الدول العربية. كما شارك في الورشة عدد من المؤسسات الدولية، في مقدمتها مجموعة البنك الدولي، والوكالة الألمانية للتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي، والمجموعة التشاورية لمساعدة الفقراء.

ناقشت الورشة واقع التمويل الأصغر في المنطقة العربية قبل وخلال الجائحة وبعدها، وعددًا من القضايا حول سبل تطوير قطاع التمويل الأصغر في المنطقة العربية، بما يشمل جوانب الإصلاحات للارتقاء بقطاع التمويل الأصغر، إضافةً إلى خيارات السياسات والمتطلبات التشريعية والتنظيمية لتعزيز فرص التمويل الأصغر على المديين القصير والمتوسط.

كما تطرقت الورشة إلى التصور المستقبلي لقطاع التمويل الأصغر في إطار منظومة الخدمات المالية الرقمية والاتجاهات الحديثة في صناعة التمويل الأصغر، مستعرضة في هذا السياق تجارب بعض الدول العربية وغير العربية، بما يلقي الضوء على التحديات الراهنة وسبل معالجتها للارتقاء بقطاع التمويل الأصغر في المنطقة العربية.

يُذكر أن صندوق النقد العربي وزع استبياناً على الدول العربية حول أولويات تطوير قطاع التمويل الأصغر فيها. أظهرت نتائجه أن تعزيز السيولة والضمانات تمثل الأولوية الرئيسة في محاور العمل لتطوير هذا القطاع، إلى جانب رقمنة الخدمات وتسهيل وصولها لمستهلكي خدمات التمويل الأصغر بالاستفادة من التقنيات الحديثة. كما أبرز الاستبيان أهمية تطوير التشريعات التي تحكم عمل مؤسسات التمويل الأصغر، بما يعزز فرص النمو والتنافسية بين هذه المؤسسات.

كما تناولت الورشة نماذج عملية متنوعة للدول العربية، سواءً منها المصارف المركزية التي تبنت ربط الهوية الرقمية للأفراد والأعمال بالبيانات المطوبة للإمتثال لإجراءات العناية الواجبة بالعملاء وقواعد "اعرف عميلك الإلكترونية"، والمنصات المستخدمة لتقنيات السجلات اللامركزية والبلوكشين، أو الأسواق المالية التي تعمل على تيسير إلحاق العملاء بالأسواق إلكترونياً، من خلال توفير منصة "اعرف عميلك الإلكترونية".

كذلك ألقت الورشة الضوء على إستخدامات التقنيات المالية الحديثة، من خلال أدوات الرقابة والإشراف الحديثة بهدف تعزيز الإمتثال من المؤسسات المالية ذاتها، إلى جانب دعم مهام السلطات الرقابية في الإشراف على مدى الإمتثال لمتطلبات العناية الواجبة وقواعد "اعرف عميلك". أخيراً، استعرضت الورشة خارطة طريق لتنفيذ وإدارة دورة الحياة الكاملة لمنظومة الإمتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام التقنيات المالية الحديثة ونماذج الأعمال الرقمية، بدءاً من الهوية الرقمية، وتفعيل إطار العناية الواجبة بالعملاء وما يستتبع ذلك من تطوير في الأطر التشريعية أو التنظيمية.

د - ورشة عمل حول "المدفوعات الرقمية : أداة داعمة لخلق الوظائف وتقديم الخدمات العامة في المنطقة العربية"

إدراكاً منه لضرورة زيادة الوعي حول دعم المدفوعات الرقمية لخلق فرص العمل وتحسين تقديم الخدمات وتعزيز إدماج الشباب والنساء في القطاع المالي الرسمي، نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي يوم ٦ مايو ٢٠٢١ ورشة عمل "عن بعد" حول "المدفوعات الرقمية: أداة داعمة لخلق الوظائف وتقديم الخدمات العامة في المنطقة العربية". شارك في الورشة عددًا من صانعي السياسات والهيئات التنظيمية والإشرافية وممثلي المؤسسات المالية الإقليمية والدولية ومقدمي التقنيات المالية الحديثة، إضافةً إلى شركات القطاع الخاص وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني.

مثلت جائحة كورونا اختباراً لمدى فعالية الحلول الرقمية في المنطقة العربية، فإتاحة أساليب الدفع غير النقدي على نطاق واسع مع تعميم الوصول إلى خدمات ميسورة التكاليف تشكل عاملاً رئيساً لتيسير التحول الرقمي ومُحرِّكاً مهماً للتعاقي الاقتصادي.

عرضت الورشة إستراتيجيات المؤسسات التي عززت بنجاح الحكومة الرقمية ومنشآت الأعمال الرقمية، وتم طرح رؤاهم وأفكارهم بشأن الخطوات المستقبلية لتسريع اعتماد أساليب الدفع الرقمية في المنطقة العربية بوصفها ركيزة أساسية لخريطة التحول الرقمي في المنطقة.

و - ورشة عمل حول "العمليات المصرفية المفتوحة والإطار التنظيمي المصاحب لها"

نظم صندوق النقد العربي يوم ٢٧ مايو ٢٠٢١ ورشة عمل "عن بعد" حول "العمليات المصرفية المفتوحة والإطار التنظيمي المصاحب لها". شارك في الورشة الأطراف ذات العلاقة بمواضيع التمويل المفتوح والعمليات المصرفية المفتوحة، بما يشمل وزارات المالية، والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وهيئات أسواق المال، والبورصات، والمؤسسات المالية والمصرفية، وإتحادات المصارف، وشركات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية. كما شارك فيها عدداً من المؤسسات الدولية، بما في ذلك البنك الدولي، والمجموعة التنشورية لمساعدة الفقراء، والهيئة الأسترالية للمنافسة وحماية المستهلكين، وهيئة الرقابة المالية في جنوب أفريقيا، والبنك المركزي البرازيلي، والبنك الاحتياطي الهندي، وشركة ماستركارد، وهيئة الإرشاد المالي في المملكة المتحدة.

أتى تنظيم الورشة في إطار الحرص على تعزيز الابتكار في مجال التقنيات المالية الحديثة، من خلال الخدمات والعمليات المصرفية المفتوحة. في هذا السياق، ناقشت الورشة مواضيع عدة أهمها، مفاهيم وتطورات العمليات المصرفية المفتوحة، والبيانات المفتوحة لتفعيل منظومة التمويل المفتوح، وسبل التعاون بين مختلف الأطراف ذات العلاقة، للوصول إلى رؤية مشتركة حولها. إضافةً إلى منهجيات تصميم العمليات المصرفية المفتوحة لتعزيز الشمول المالي، تم التطرق إلى أفضل الممارسات العالمية ذات العلاقة، مع التعرف على تجارب العديد من الدول في تفعيل العمليات المصرفية المفتوحة.

ساهمت الورشة في تمهيد الطريق لمزيد من التعاون على صعيد مشاركة بيانات العملاء مع شركات التقنيات المالية الحديثة ومزودي الخدمات المالية، بما يساعد على إطلاق خدمات ومنتجات جديدة، وما يتطلبه الأمر من تعديلات تشريعية ورقابية لخلق البيئة المحفزة. تناولت الورشة في هذا السياق، دور السلطات الإشرافية في مواصلة استكشاف الفرص المتاحة في مجال التمويل المفتوح، مع الأخذ في الاعتبار التدابير المناسبة لتأهيل السوق والتحوط للمخاطر ذات العلاقة.

من جانب آخر، تعمقت الورشة في مناقشة المفاهيم الرئيسية للعمليات المصرفية المفتوحة والتمويل المفتوح وتداول البيانات في إطار منظم وأكثر إنفتاحاً، لأهمية ذلك في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وزيادة معدلات الشمول المالي الرقمي، حيث ألفت الورشة الضوء على منهجيات تصميم النظام المصرفي المفتوح لتعزيز الشمول المالي الرقمي، وعلى بعض نماذج الدول الرائدة في تنظيم التمويل المفتوح.

ز - مؤتمر حول "النهوض بالشمول المالي للشباب لتعزيز خلق فرص العمل والنمو في المنطقة العربية"

في إطار الحوار والتشاور حول التحديات التي يواجهها الشباب للحصول على التمويل، والإجراءات والسياسات ذات الأولوية التي يمكن أن تؤدي إلى تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط يوم ١٠ يونيو ٢٠٢١ مؤتمراً "عن بعد" حول "النهوض بالشمول المالي للشباب لتعزيز خلق فرص العمل والنمو في المنطقة العربية" بمشاركة عددٍ من المؤسسات الإقليمية والدولية، في مقدمتها المفوضية الأوروبية، واتحاد المصارف العربية، وجمعية الاقتصاديين الأوروبيين، والمؤسسة المغربية للثقافة المالية.

تطرق المؤتمر إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها السلطات في المنطقة العربية لمعالجة قضايا الشمول المالي واستهداف كافة فئات المجتمع لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. مع ذلك، فإن المنطقة العربية لا تزال تواجه العديد من التحديات مقارنةً بالمناطق الأخرى في العالم، الأمر الذي يستدعي اتخاذ إجراءات أكثر تنسيقاً في السنوات القادمة. كما تم الإشارة إلى أن جائحة كورونا جعلت الأمر أكثر أهمية، حيث تفاقم البطالة بين الشباب في دول المنطقة العربية.

أكد المؤتمر على أن الشباب يمثل عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، حيث يمثل نسبة عالية من السكان. بناءً على ذلك، فإن تركيز استراتيجيات الشمول المالي على هذه الفئة من المجتمع له أهمية قصوى، بما أن الشمول المالي يمنحهم بالفعل الوسائل لأداء دورهم الكامل كمحرك للتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة. كما تم التأكيد على ضرورة تعزيز الجهود أثناء التعلم من التجارب الأخرى لتحقيق معدلات أفضل للشمول المالي في المنطقة العربية، الأمر الذي يعد ضرورياً لتعزيز صمود فئة الشباب التي تأثرت سلباً بجائحة كورونا.

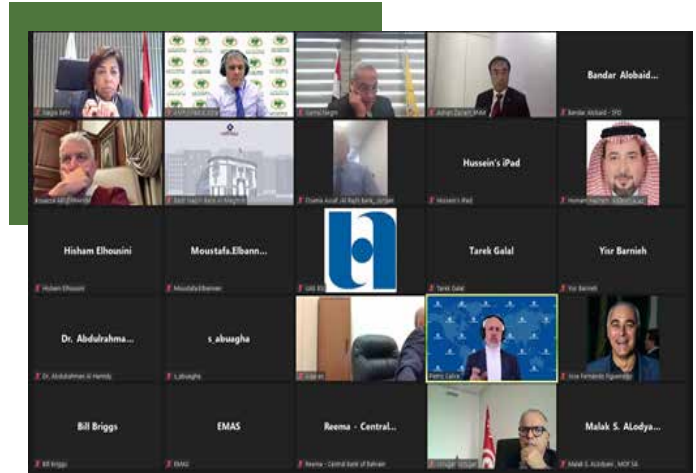


ح - ورشة عمل حول "التحول المالي الرقمي"

البيئة المشجعة للابتكارات، نظم صندوق النقد العربي يومي ١٥ و١٦ يونيو ٢٠٢١ ورشة عمل "عن بعد" حول "التحول المالي الرقمي: كيفية اختبار وتوسيع شمولية الخدمات المالية الرقمية". شارك في الورشة كبار الفنيين من المصارف المركزية، ووزارات المالية، وهيئات أسواق المال، والمؤسسات المالية والمصرفية، ومزودي خدمات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية.

ركزت الورشة على مناقشة تعزيز البيئة التنظيمية المساعدة على التحول المالي الرقمي وإمكانية تطبيق مجموعة من الأساليب والسياسات التي يمكن للسلطات الإشرافية استخدامها لإنشاء مسارات آمنة لتطور صناعة التقنيات المالية المحلية، واعتبارات اختيار مراكز الاختبارات التنظيمية للتقنيات المالية، بما يساعد على تحقيق الغرض منها، إضافة إلى مناقشة الحوافز التي يمكن تقديمها لمزودي الخدمات الرقمية والتحديات التي تواجههم في تقديم خدمات ذات قيمة مضافة لمستهلكي الخدمات المالية. كذلك تطرقت الورشة إلى سبل تشجيع المنافسة بين مزودي الخدمات المالية الجدد والمؤسسات المالية التقليدية، بغرض تعزيز الشمول المالي. في هذا الإطار، أُلقيت الورشة الضوء على مبادئ التناسبية في منح التراخيص وفقاً للمخاطر، وناقشت منهجية التشريعات القائمة إما على نوع النشاط أو على المزودين.

استندت مناقشات الورشة إلى الوثيقة الصادرة عن صندوق النقد العربي بعنوان "رؤية حول إطار التحول المالي الرقمي في الدول العربية"، التي تمثل خارطة طريق للتحول المالي الرقمي في الدول العربية. في هذا السياق، استعرضت الورشة تجارب عدداً من السلطات الإشرافية في الدول العربية وممثليهم حول توفير فرص الابتكار والمنافسة في صناعة الخدمات المالية الرقمية لدعم التحول المالي الرقمي، ووجهة نظرهم حول مواجهة المخاطر المرتبطة بالخدمات المالية الرقمية.



ط - ورشة عمل حول "دور صناديق وآليات ضمان القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التعافي في مرحلة ما بعد جائحة كورونا في الدول العربية"

في إطار الإحاطة بالدور الذي يمكن أن تلعبه صناديق وبرامج ضمان القروض، وإطار العمل المناسب لهذه الصناديق والأدوات المناسبة في هذا الشأن لتوفير الدعم للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، نظم صندوق النقد العربي يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠٢١ ورشة عمل "عن بعد" حول "دور صناديق وآليات ضمان القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التعافي في مرحلة ما بعد جائحة كورونا في الدول العربية". شارك في الورشة عدداً من رؤساء صناديق وبرامج وشركات ضمان القروض في الدول العربية، وكبار المسؤولين في عدد من وزارات المالية والمصارف المركزية وإتحادات وجمعيات البنوك في الدول العربية، إضافة إلى عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية مثل البنك الدولي، وبنك الإستثمار الأوروبي، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الألمانية للتنمية، والبنك المركزي الماليزي، والجمعية الأوروبية لمؤسسات الضمان، والمكتب الأمريكي لدعم الوصول لرأس المال، إضافة إلى المؤسسات الشريكة في المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

ناقشت الورشة السياسات والإجراءات المتبعة من الحكومات والمصارف المركزية في توفير الدعم للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خلال أزمة جائحة كورونا، وما نتج عن الأزمة من تداعيات يتعين التعامل معها لدعم فرص تحقيق التنمية المستدامة، والدور الذي يمكن أن تلعبه صناديق وبرامج ضمان القروض وأدوات وإطار العمل المناسب لهذه الصناديق والبرامج في هذه المرحلة والفرص المستقبلية.

أشارت الورشة إلى اهتمام السلطات في الدول العربية في السنوات الماضية بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال السعي للتغلب على تحديات التمويل، حيث قامت بتنفيذ العديد من الإجراءات ركزت على معالجة نقص المعلومات الائتمانية وتقليل مخاطر الائتمان للمقرضين من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تطوير مركزيات المخاطر والعمل على إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني، وآليات وبرامج الضمان، وإنشاء سجلات للأصول المنقولة. من المرجح أن يتواصل التأثير المحفز لخدمات مكاتب الاستعلام الائتماني في توفير المعلومات والتقارير الائتمانية، التي من شأنها دعم وصول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، مع توسع معدلات التغطية والنطاق مع الوقت ليشمل جميع المشروعات.

رابعاً.

التدريب وبناء القدرات



أ - دورة تدريبية حول "التمويل الأصغر الإسلامي"

نظم صندوق النقد العربي خلال الفترة من ٧ إلى ١١ فبراير ٢٠٢١ دورة تدريبية "عن بعد" حول "التمويل الأصغر الإسلامي". أتي تنظيم الدورة في إطار مساعدة الدول العربية على إثراء معلومات كوادرها على المستويين النظري والعملي في مجال التمويل الأصغر عموماً والتمويل الأصغر الإسلامي على وجه الخصوص.

رغم القفزة الهائلة التي حققها الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة في مجالي الشمول المالي وتقليل نسب الفقر، لا يزال هذان الموضوعان ضمن أولويات واهتمامات صانعي السياسات ومتخذي القرار، حيث تشير الإحصاءات إلى أن ما تحقق ضمن أهداف التنمية المستدامة في مسار الشمول المالي والحد من الفقر بحاجة لحشد المزيد من الموارد وتخصيص الكثير من الجهود على المستويين المحلي والدولي.

لقد حقق قطاع التمويل الأصغر في العقود الأربعة الأخيرة نجاحاً ملحوظاً في عدد من الدول النامية والاقتصادات الناشئة، كما صار جزءاً مهماً في السياسات الاقتصادية لدولنا العربية التي تبنت التمويل الأصغر ووفرت له البيئة التنظيمية المناسبة، مما ساعد على تقديم منتجات متنوعة ومبتكرة تسهم في تحقيق الشمول المالي وتقليل فجوة الفقر. بدأ التمويل الأصغر من خلال التركيز على الائتمان الأصغر، لكنه توسع لاحقاً ليشمل تشكيلة واسعة من الخدمات المالية كالادخار الأصغر والتأمين الأصغر والتحويلات المالية ومدفوعات التجزئة وغيرها من الخدمات المالية، غير أن هناك العديد من التحديات التي ما تزال تحول دون التوسع في قطاع التمويل الأصغر ليشمل فئات أوسع ومناطق جغرافية أكثر، منها ارتفاع درجة المخاطر التي ينطوي عليها القطاع والمخاطر التنظيمية ومخاطر التشغيل وغيرها، والتي تستوجب العمل على تجاوزها من خلال وضع إستراتيجيات وطنية شاملة متعلقة بالتمويل الأصغر وتراعي خصوصيات دولنا العربية، بما في ذلك مؤسسات متخصصة في التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة.

لقد استثمرت مؤسسات التمويل الأصغر في النمو والازدهار وقامت بخدمة مئات الملايين من الأشخاص عبر العالم باستخدام أساليب العمل التقليدية، غير أن جائحة كورونا وبوادر الثورة الصناعية الرابعة (الثورة التقنية)، جعلت الحاجة للتغيير ضرورية، وصار لزاماً على قطاع التمويل الأصغر مواكبة هذه التغييرات والاستفادة من التقنيات المالية الحديثة والتطورات الحاصلة في مجالات الرقابة والإشراف على القطاع المالي لضمان سرعة الاستجابة العاجلة في حالات الجوائح أو الأزمات.

هدفت الدورة إلى تمكين المشاركين من الإلمام بأهم الأدوات الضرورية لتقييم أداء مؤسسات التمويل الأصغر والتعرف على المخاطر التي تتعرض لها واستراتيجيات التعامل معها، وركزت على المحاور الرئيسية التالية:



ب - دورة تدريبية حول "تطبيق نموذج المسح الإحصائي لجانب الطلب على الخدمات المالية"

المساعدة على تصميم وتنفيذ المسح الإحصائي لجانب الطلب على الخدمات المالية لجمع البيانات والإحصاءات الموثوقة المنسجمة مع واقع القطاع المالي وبيئة مجتمعاتها، وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية التي تدعم بناء استراتيجيات الشمول المالي.

ركزت الدورة على إحصاءات جانب الطلب لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بغرض إدراك متطلبات جمع البيانات والإحصاءات التي تخص وصول هذه المشروعات للتمويل والخدمات المالية، بما يساعد على تصميم السياسات والبرامج والاستراتيجيات المناسبة، التي تخدم تطور ونمو هذه المشروعات.

نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية خلال الفترة من 24 إلى 27 مايو 2021 دورة تدريبية "عن بعد" حول "تطبيق نموذج المسح الإحصائي لجانب الطلب على الخدمات المالية". أتى ترتيب هذه الدورة سعياً للمساهمة في مساعدة المصارف المركزية ومؤسسات النقد والهيئات الإحصائية والجهات الأخرى المعنية في الدول العربية، على بناء إحصاءات وقواعد بيانات شاملة حول الشمول المالي، من خلال

قدمت الدورة للمشاركين من السلطات الإشرافية والفنيين المعنيين بإحصاءات وإستراتيجيات الشمول المالي، إطاراً متكاملًا للمسح الإحصائي لجانب الطلب على الخدمات المالية المتسق مع الممارسات السليمة، بما يسمح لهم تحديد الاحتياجات من بيانات الشمول المالي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وكيفية جمعها وتحليلها وصولاً لبناء سياسات لتعزيز الشمول المالي بالاستناد إلى هذه البيانات والمؤشرات. غطت الدورة العديد من المحاور، أهمها:

توضيح أهداف وغايات جهود البيانات المتعلقة بأولويات الشمول المالي والاستراتيجيات الوطنية لدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

تصميم نظام لجمع البيانات للشمول المالي، للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

مناقشة مختلف التدابير والمؤشرات المتعلقة بالشمول المالي وأهميتها للرصد والتحليل وصياغة السياسات.

تحليل نطاق ومحتوى أدوات المسح من جانب الطلب للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

تحديد الخطوات المستقبلية لبناء نظام مستدام لبيانات الشمول المالي.

أتاحت الدورة الفرصة للمشاركين لتقديم تجارب دولهم في إطار جمع بيانات الشمول المالي، بما يعزز من فرص تبادل الخبرات والتجارب ونقل المعرفة بين الدول العربية، كما ساهمت في زيادة المعرفة باحتياجات تطبيق المسوحات الإحصائية، وزيادة عدد الدول العربية التي تقوم بتطبيقها، الأمر الذي سيوفر الفرصة للتحليل المقارن وصولاً لمؤشرات إقليمية.

ج - دورة تدريبية حول "الخدمات المالية الرقمية للمرأة"

نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال خلال الفترة من ١٠ إلى ١٤ أكتوبر ٢٠٢١ دورة تدريبية "عن بُعد" حول "الخدمات المالية الرقمية للمرأة" لإثراء معلومات الفئتين المعنيتين بالتقنيات المالية والشمول المالي في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على المستويين النظري والعملي في مجال توظيف التقنيات المالية الحديثة لدعم وصول فئة النساء إلى التمويل والخدمات المالية.

بالرغم من التطور الواضح في مستويات الشمول المالي لدى فئة النساء والرجال في السنوات القليلة الماضية، إلا أن الوصول إلى استخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل المرأة ما زال ضعيفاً مقارنة بالرجال، حيث تشير نسب الشمول المالي في دول العالم النامي إلى وجود فجوة على أساس نوع المستخدم، لصالح الرجال من حيث الوصول إلى الخدمات والمنتجات المصرفية، إذ أنه وفقاً للبيانات والمسوحات المتاحة، يمتلك نحو ٦٥ في المائة من النساء حساب بنكي مقارنة بنحو 72 في المائة للرجال على المستوى العالمي، أما بالنسبة للمنطقة العربية فقد بلغت النسبة 26 في المائة للنساء مقارنة بنحو 48 في المائة للرجال.

تم التركيز في الدورة على عدد من المحاور، من أهمها:

الإطلاع على المستجدات في مواضيع التمويل الرقمي والتعرف على التمويل عبر الهاتف النقال.

النظر في كيفية إدماج فئة النساء في الاستراتيجيات والسياسات والخطط المالية التي تلبي احتياجات المرأة وظروفها.

التعرف على الأدوات العملية لوضع وتنفيذ خطة عمل لتوسيع الخدمات الرقمية للمرأة، بما يتناسب مع التحديات والفرص المتاحة في دولنا العربية.

الأطر والسياسات التنظيمية اللازمة للخدمات المالية الرقمية للحد من التفاوت القائم على أساس الفئة.

مناقشة التحديات التي تواجهها المرأة في الوصول للخدمات المالية الرقمية واستخدامها، وكيفية التصدي لهذه التحديات.



د - دورة تدريبية حول "النمو الشامل"

نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط خلال الفترة من ٦ إلى ١٦ ديسمبر ٢٠٢١ دورة تدريبية "عن بعد" حول "النمو الشامل" لإثراء معلومات المشاركين من الدول العربية على المستويين النظري والعملي في مجال النمو الشامل. فرضت التطورات الأخيرة المرتبطة بجائحة كورونا على الدول العربية واقعاً اقتصادياً جديداً، استلزم تدخل صانعي القرار بحزمة من السياسات الاقتصادية الكلية التي استهدفت حفز مستويات الطلب المحلي وزيادة مستويات مرونة تلك الاقتصادات في مواجهة هذه التطورات، كذلك الدفع في اتجاه تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية الأساسية لتحقيق النمو الشامل والمستدام لتحقيق تطلعات وطموحات شعوب المنطقة.

في خضم التطورات العالمية غير المواتية، تواجه الاقتصادات العربية في مسيرتها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الشامل والمستدام عدة تحديات، لعل من أهمها البطالة، خاصة في أوساط الشباب وخريجي الجامعات والنساء، وتحسين مستوى المعيشة للسكان، وتوفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، التي تمثل بلا شك تحديات كبيرة تتطلب مضاعفة الجهود ليس فقط من قبل الحكومات، بل كذلك من قبل القطاع الخاص وجميع المؤسسات في المجتمع في إطار حراك مشترك وتعزيز البحث عن حلول تقوم على تشجيع الإبداع والابتكار.

يعتبر تصميم سياسات واستراتيجيات للنمو الشامل للدول العربية فرصة كبيرة ليس فقط لتجاوز ظروف جائحة كورونا، بل لتحقيق مسار نمو اقتصادي بعيد المدى، بما يستدعي تحليلاً دقيقاً لوضع كل دولة قبل الوصول للإستراتيجية المثلى، والموازنة بين الأهداف قصيرة الأجل لتلبية الحاجات الملحة، وأهداف النمو المستدام بعيد المدى.

لتحقيق النمو الشامل القابل للاستدامة، لا بد من وضع إستراتيجيات تراعي القدرات المؤسسية والشفافية والمساءلة، كما يستدعي الأمر تشجيع اتخاذ قرارات تتسم بالكفاءة والاستدامة من قبل واضعي السياسات والمستهلكين والقطاع الخاص، مع إعطاء أهمية أكبر لكل من رأس المال الطبيعي، ورأس المال البشري والمادي، لضمان إدارة فعالة للاقتصاد. كذلك، يعتبر الوفاء باحتياجات رأس المال أمراً في غاية الأهمية، ذلك أن موارد المالية العامة تبقى دائماً محدودة، ما يستوجب تفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإيجاد آليات وأدوات تمويل مبتكرة.

هدفت الدورة إلى زيادة وعي المشاركين بمفاهيم النمو الشامل، وتعريفهم بالأدوات التحليلية والتشغيلية لتقييم وقياس ومتابعة كيفية تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة وتوفير فرص العمل، مع التركيز بصفة خاصة على قضايا استمرارية النمو على المدى الطويل، واستيعاب تصميم استراتيجيات النمو الشامل بالاستناد إلى دراسات الحالة القطرية. لذلك ركزت الدورة على المحاور الرئيسية التالية:



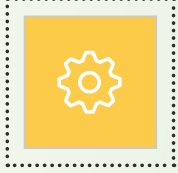
مؤشرات قياس النمو الشامل.



سياسة المالية العامة والنمو الشامل.



تصميم استراتيجيات النمو الشامل.



الشمول المالي.



الحوكمة والنمو الشامل.



هـ- تبادل الخبرات بين أعضاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية

يتمثل الهدف الرئيس لفريق العمل في المساهمة في الجهود المستمرة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، من خلال مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز لوائحها وأدواتها لتوسيع نطاق تغطية الخدمات المالية، وتعزيز التوعية المالية في المنطقة العربية، ودعم التعاون بين السلطات الإشرافية والمؤسسات الدولية ذات الصلة. يعمل فريق العمل أيضاً كمنصة لتبادل الخبرات والتجارب بين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وتشجيع التعاون في المجالات المتعلقة بالشمول المالي، مما يؤدي إلى تنسيق وجهات نظر الدول العربية حول قضايا الشمول المالي التي يتم تناولها على المستوى العالمي.

يتولى صندوق النقد العربي الأمانة الفنية لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، حيث يقوم بتنظيم الاجتماعات، ويساهم في إعداد أوراق العمل والأبحاث والدراسات بالتعاون مع أعضاء الفريق لتقديمها إلى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في اجتماعاتها السنوية.

يعمل فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية على تعزيز فرص التعاون مع البنك الدولي والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) والتحالف العالمي للشمول المالي والبنك الإسلامي للتنمية. يحضر ممثلو هذه المؤسسات والهيئات الدولية اجتماعات فريق العمل، إلى جانب ممثلين عن اتحاد المصارف العربية واتحاد هيئات أسواق المال العربية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (MENAFATF). إضافة إلى ذلك، تحضر جهات أخرى مثل مؤسسة بيل وميليندا جيتس (BMGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) وصندوق النقد الدولي (IMF) وصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (UNCDF) وشبكة التمويل الأصغر للدول العربية (Sanabel) اجتماعات فريق العمل.

ناقش فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية خلال اجتماعاته في عام ٢٠٢١ العديد من الموضوعات، أهمها:

التمويل الأصغر ودور المؤسسات المالية غير المصرفية في تعزيز الشمول المالي:

أشار فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية إلى أن عدد الحسابات المصرفية الإلكترونية شهد ارتفاعاً كبيراً، وتطرق إلى موضوع التمويل الأصغر في بعض الدول العربية، من خلال استعراض بعض المؤشرات، إضافة إلى القضايا الأساسية للتمويل الأصغر في المنطقة العربية من حيث السيولة والتمويل، والملاءة وكفاية رأس المال، وجودة المحفظة، وأنواع المنتجات وجودتها. كما تطرق إلى الموضوعات ذات الأولوية لمعالجة قضايا التمويل الأصغر، أهمها تسهيلات السيولة أو الضمانات، والوصول إلى الودائع، وإعادة الجدولة، وخطط الطوارئ، والمنافسة، والرقمنة. كما أشار الفريق إلى أهمية التعاون مع شركات التقنيات المالية لدعم مؤسسات التمويل الأصغر ومساعدتها على التحول إلى مؤسسات رقمية بشرط تعزيز معايير حماية المستهلك واستغائها. كما تم التطرق إلى دور مؤسسات التمويل الأصغر في تقديم التمويل إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة

الأساليب المبتكرة لتعزيز الشمول المالي المسؤول:

أشار فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية إلى ضرورة أن تكون البنوك والمؤسسات المالية وشركات التقنيات المالية الحديثة قادرة على جلب غالبية المستبعدين إلى القطاع المالي الرسمي، وتوسيع البنية التحتية للشبكة في المناطق التي يعيش فيها معظم المستخدمين المهمشين وذوي الدخل المنخفض لاستكمال عملياتهم المالية. أكد الفريق على أن استكمال خطة الشمول المالي تتطلب الامتثال للوائح القانونية العالمية لمتطلبات الهوية وقوانين "اعرف عميلك". كما نوه الفريق بالدور المهم الذي تلعبه السلطات الإشرافية والتنظيمية، من خلال إصدار قوانين وتعليمات تسمح باعتماد التمويل الرقمي وأنظمة الدفع الرقمية الجديدة. في هذا الإطار، تم التطرق إلى ضرورة إصدار هوية رقمية موحدة والقوانين التي تسمح بالتوقيع الإلكتروني والنقود الإلكترونية والشيكات الإلكترونية، وتقليل الإجراءات والمستندات المفروضة وفقاً لمتطلبات الامتثال، وتسهيل الابتكار في التقنيات المالية من خلال إنشاء مختبر تنظيمي، وتعزيز رقمنة جميع العمليات والتطبيقات، وإنشاء وتنظيم عمل محفظة الهاتف المحمول ووظائفها والمدفوعات والتحويلات بالدفع الإلكتروني والمحمول، وتعزيز الثقافة المالية والرقمية، وحماية البيانات الشخصية من خلال الحصول على موافقة العميل المسبقة قبل استخدام بياناته.

التمويل المسؤول: مناقشة مقترح أنشطة الفريق على صعيد تعزيز التمويل المسؤول ودور البنوك المركزية:

تطرق فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية إلى علاقة التمويل أو الإقراض المسؤول بتعزيز مستويات الشمول المالي من خلال الالتزام بمبادئ التمويل المسؤول التي تقوم على الشفافية في الإفصاح والعدالة في التعامل ومنطقية الشروط والأسعار وملاءمة المنتجات المالية، الأمر الذي يساهم في خلق بيئة تمويلية مناسبة للفئات المستهدفة للإقبال على المنتجات والخدمات المصرفية التي تلبي كافة احتياجاتهم. كما تطرق الفريق إلى واقع التمويل المسؤول في المنطقة العربية، حيث أشار إلى تدني مؤشرات اقتراض الأفراد البالغين من المؤسسات المالية الرسمية مقابل نسب عالية من الاقتراض من الجهات غير الرسمية في بعض الدول العربية. في هذا السياق، أعرب الفريق على ضرورة البحث عن أسباب ضعف الاقتراض الرسمي والتحديات أمام ذلك من جانبي الطلب والعرض، واتخاذ السلطات الإشرافية والرقابية للإجراءات المناسبة لتعزيز الإقراض الرسمي الخاضع للرقابة والحد من مخاطر الإقراض غير الرسمي.

السلامة أو الصحة المالية لتطوير قطاع مالي شامل ومرن ومستقر: المفاهيم والأفاق في المنطقة العربية:

أكد فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية على أهمية تبني السياسات والاستراتيجيات واللوائح لتعزيز السلامة أو الصحة المالية للأفراد، وتبني الحلول المالية واستراتيجيات الأعمال لتحسين السلامة أو الصحة المالية للعملاء والموظفين، وإيجاد أدوات رقمية تمكن الأفراد والأسر من قياس سلامتهم المالية وتتبعها ودعمها. كما تطرق إلى محددات السلامة أو الصحة المالية، من بينها العوامل الفردية مثل السلوك المالي والدخل والثقافة المالية، والعوامل الخارجية مثل الخدمات المالية وشبكات الأمان الاجتماعي والوضع الاقتصادي. كذلك تم الإشارة إلى نتائج السلامة أو الصحة المالية، منها القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية المستمرة، والقدرة على التعامل مع الصدمات المالية، والقدرة على تلبية الأهداف والرغبات المالية طويلة الأجل، بالتالي المساهمة في نمو واستقرار القطاع المالي. من جانب آخر، أشار الفريق إلى ضرورة تقييم نتائج الثقافة المالية وبرامج وسياسات الشمول المالي، وفهم تأثير المنتجات والخدمات المالية على النتائج المالية للعملاء، وتقييم تأثير البرامج المالية ونتائج السياسات على أهداف التنمية المستدامة الرئيسة، وبلورة رؤية شاملة وقابلة للتنفيذ عن الوضع المالي للمستهلكين.

أهمية الخدمات المالية الرقمية في أوقات الأزمات ودورها في تعزيز مرونة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

تطرق فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية إلى ضرورة وجود قنوات مبتكرة ومنتجات رقمية تمكن المستعدين مالياً من الوصول إلى الخدمات المالية، حيث إن العديد من الأفراد والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مستبعدة من النظام المصرفي. في هذا الإطار، يساعد التحول الرقمي المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية للفئات المهمشة ومحدودي الدخل أن يكون لها بيانات دقيقة حول هذه الفئات لتوفير منتجات مالية مصممة خصيصاً لهم. كما أشار الفريق إلى الفرص المتوفرة في الدول العربية والمتعلقة أساساً بالسوق الضخمة غير المستغلة، فيما يتعلق بالاستفادة من الخدمات المالية الرقمية. كما توقع أن تتطور هذه الخدمات في المستقبل، من حيث زيادة عدد المستفيدين منها، أفراداً كانوا أم مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة. في هذا الإطار، أكد الفريق على ضرورة ابتكار الحلول الرقمية والخدمات المالية حسب الاحتياجات المختلفة للمنتفعين، مع الأخذ في الاعتبار اللوائح التنظيمية والتشريعية ومواصفات السوق المحلية في المنطقة العربية.

دور أنظمة الدفع الرقمية للتحويلات من الحكومة إلى الأشخاص في تعزيز الشمول المالي:

تطرق فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية إلى قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، حيث تلزم سلطات وأجهزة الدولة والأشخاص الاعتبارية والمنشآت التي تقدم خدمات عامة للجمهور أو تدبر مرافق عامة بإتاحة وسائل قبول للدفع غير النقدي للمتعاملين معها. كما أشار الفريق إلى أن دور البنوك المركزية يتمثل في وضع خطة العمل، وتسهيل الموافقة على المنتجات، والتنسيق مع الجهات المختلفة، وتسهيل خطوات التنفيذ للتحويلات من الحكومة إلى الأشخاص. كما أشار الفريق إلى أن تعزيز الشمول المالي يفترض تطوّر عمليات المدفوعات الرقمية والتوسع في استخدام المحفظة الإلكترونية والدفع عبر الهاتف المحمول والشبكة الإلكترونية. كما نوه بضرورة ابتكار حلول رقمية ومصادر تمويل بديلة للفئات التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، بما يساهم في تعزيز الشمول المالي.

نموذج "اعرف عميلك الإلكتروني" والتهيئة الرقمية للعملاء لتعزيز الشمول المالي:

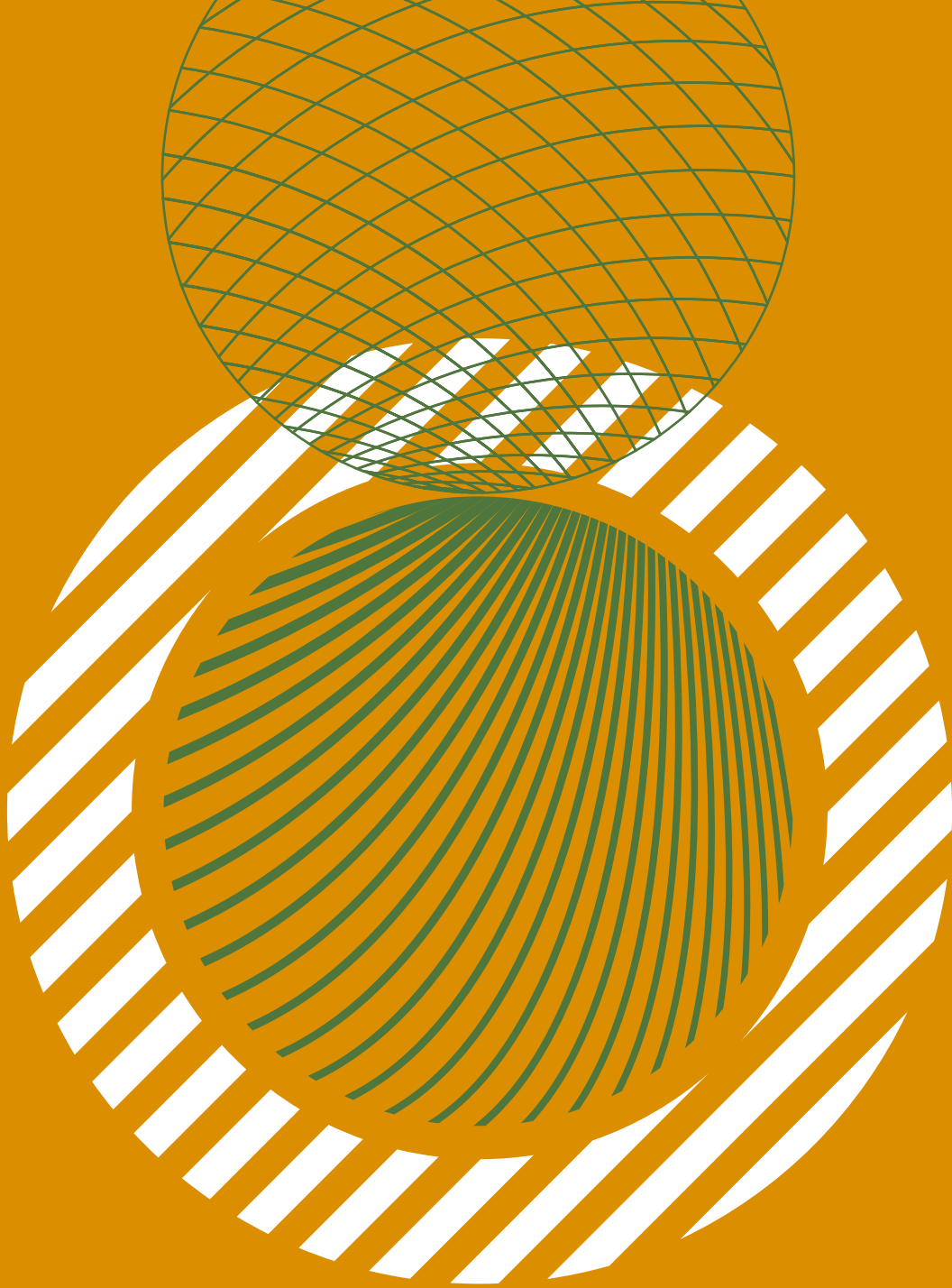
أشار فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية إلى دور الجهات الإشرافية والرقابية في إصدار القوانين والتعاميم التي تسمح باعتماد نظم جديدة للتمويل الرقمي ونظم الدفع الرقمية، من خلال تقديم حل عملي سهل لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وتحسين جودتها وملاءمتها وتأثيرها، وتهيئة الظروف الملائمة لمقدمي الخدمات المالية مع ضمان تخفيف المخاطر وحماية المستهلكين، والاستفادة من البيانات الإلكترونية بطرق مبتكرة لتعزيز الشمول المالي الرقمي، واستغلال انتشار تقنيات الهاتف المحمول، وتغطية شبكات الهاتف المحمول، والخدمات المالية في الدول النامية لدعم الشمول المالي. كما أكد على ضرورة توفير بنية تحتية ملائمة مثل الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني ومتطلبات الامتثال الإلكترونية المبسطة والمحفظة الإلكترونية والنقد الإلكتروني والشيكات الإلكترونية ورقمنة جميع العمليات المصرفية، على أن يواكب ذلك تأسيس بيئة تجريبية (Sandbox) والسماح لعمل الوكلاء المصرفيين، إلى جانب التثقيف المالي والرقمي وحماية خصوصية البيانات الشخصية.

دور أجهزة ضمان القروض في تعزيز الشمول المالي:

ثمن فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية الدور الذي تلعبه أجهزة ضمان القروض في تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية، وأكد على أهمية تعزيز وترشيد تدخل هذه الأجهزة لضمان استدامة الخدمات التي تقدمها خاصة للفئات الاجتماعية الأكثر تهميشاً وللمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. في هذا الصدد، تم الإشارة إلى ضرورة دعم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص لتقوية عمل أجهزة ضمان القروض وتعزيز دورها. كما جرى التطرق إلى أهم التحديات المتعلقة بتطور نموذج الضمان والمتمثلة في الاحتياجات المالية واستدامة نظام الضمان، وإدارة المخاطر والسلامة المالية، والحوكمة والإطار المؤسسي. كذلك تم التنويه بالإصلاحات التي قامت بها أجهزة ضمان القروض في بعض الدول العربية، التي مكنت من تسجيل تحسن مستدام في نشاطها من خلال ارتفاع الحصيلة للضمان لفائدة المشروعات خلال السنوات الأخيرة.

الوصول إلى خدمات التأمين الأصغر للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الفرص والتحديات:

أشار فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية إلى أن هذا النوع من التأمين، الذي يستهدف محدودي الدخل والفئات المهمشة والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، يساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال تلبية الاحتياجات التأمينية لتلك الفئات، بالتالي يدعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول. كما أشاد في هذا الصدد بجهود الدول العربية لإيجاد البيئة التنظيمية والقانونية والبنية التحتية اللازمة للتأمين متناهي الصغر، وتشجيع استخدام التقنيات المالية في تطوير منتجات التأمين متناهي الصغر بهدف زيادة الفعالية والكفاءة وتقليل التكاليف التشغيلية، وبناء قدرات مزودي خدمات التأمين في مجال تطوير منتجات التأمين متناهي الصغر، وإيجاد بيئة رقابية مشجعة للابتكارات المالية المستندة إلى التقنية والمنتجات التأمينية المبتكرة، وتحفيز جانب الطلب على التأمين متناهي الصغر، ودراسة إمكانية فرض بعض منتجات التأمين متناهي الصغر بشكل إلزامي عبر مؤسسات الاقراض المتخصصة، وبرامج توعية للفئات المستهدفة حول أهمية التأمين متناهي الصغر. كما أشار الفريق إلى أهمية التأمين متناهي الصغر في تعزيز الشمول المالي، وتطرق إلى التحديات التي تواجه تطوير التأمين متناهي الصغر، من بينها غياب أو ضعف الأطر التنظيمية المنظمة لعمل التأمين متناهي الصغر، وارتفاع التكاليف التشغيلية لمنتجات التأمين متناهي الصغر، وضعف القدرات الفنية في تطوير منتجات التأمين متناهي الصغر لدى مزودي خدمات التأمين، وضعف الوعي التأميني لدى جانب الطلب، وعدم كفاية جانب الطلب من الناحية الاقتصادية والتأمينية.



خامساً.

إنتاج ونشر المعرفة

أ - مبادئ إرشادية حول "تعزيز الدور الإشرافي للمصارف المركزية في التعامل مع مخاطر المؤسسات المالية غير المصرفية في الدول العربية"

في إطار حرص صندوق النقد العربي على مواكبة دوله الأعضاء في مجال الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي في المنطقة العربية، ولتعزيز الاهتمام بالقطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية، ودوره في الشمول المالي والتنمية الاقتصادية، وحماية القطاع من المخاطر التي قد يتعرض لها، تم إصدار المبادئ الإرشادية حول "تعزيز الدور الإشرافي للمصارف المركزية في التعامل مع مخاطر المؤسسات المالية غير المصرفية في الدول العربية". يخضع تطبيق هذه المبادئ لحالة كل مصرف مركزي على حده، وأهدافه الواردة في نظامه الأساسي، بما يراعي المنظومة التشريعية والقانونية في كل دولة، والتنسيق مع السلطات الإشرافية الأخرى.

تضمنت المبادئ الإرشادية مجموعة من التوصيات المتعلقة بسياسة المصرف المركزي وتعزيز دوره في تقييم مخاطر المؤسسات المالية غير المصرفية، حيث تؤكد على قيام المصرف المركزي بالتعاون مع الجهات الرسمية المعنية، بوضع تعريف دقيق على مستوى الدولة لمؤسسات القطاع المالي غير المصرفي التي يُفترض أن تخضع لإشرافه، والقيام بدراسة معمقة حول واقع القطاع في الدولة، للوقوف على حجمه وطبيعته والتحديات التي تواجهه.

في هذا السياق، أكدت المبادئ على ضرورة تحديد المتطلبات الإشرافية للقطاع المالي غير المصرفي، بما يشمل بحد أدنى متطلبات الترخيص والتفرغ، والحوكمة، ومتطلبات كفاية رأس المال والسيولة، والإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخطط الإحلال والتعاقب الوظيفي، والإفصاح، والبيانات والتقارير الدورية، وإعداد وإعتماد خطط معتمدة من الإدارة العليا للمصرف المركزي، حول كيفية تنفيذ المهام الخاصة بالتفتيش الميداني والرقابة المكتبية على المؤسسات المالية غير المصرفية، ومؤشرات تقييم أدائها.

كما أوصت المبادئ بأهمية قيام إدارات الاستقرار المالي في المصارف المركزية بتقييم المخاطر النظامية الناشئة عن القطاع المالي غير المصرفي بشكل مستمر، والنظر في وضع الأطر الملائمة لتوسيع قاعدة البيانات لدى شركات المعلومات الائتمانية لتشمل عمليات مؤسسات وشركات القطاع المالي غير المصرفي.

أشارت المبادئ الإرشادية إلى أهمية قيام المصرف المركزي بتوسيع شمولية نطاق حماية المستهلك المالي في المصارف المركزية، بحيث تغطي كافة عملاء القطاع المالي غير المصرفي، وإلزام مؤسسات القطاع بإنشاء وحدات شكاوى، وتطبيق التعليمات في هذا الشأن.

على صعيد آخر، تطرقت المبادئ إلى العديد من الجوانب التي تهم قضايا القطاع المالي غير المصرفي، من أهمها المتطلبات الرقابية والإحترازية، ومنظومة إدارة المخاطر، واختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية والجزئية، وخطط استمرارية العمل، وخطط التعافي، والتقنيات المالية الحديثة، والشمول المالي الرقمي، وغيرها من الجوانب التي تعزز من الاستقرار المالي.

ب - دليل إرشادي حول "أفضل الممارسات والتطورات الحديثة لمزودي خدمات الحوافز الرقمية"

في ضوء الأهمية المتزايدة لتعزيز استخدام المدفوعات الرقمية في الاقتصاد والانتقال للخدمات المالية الرقمية، برزت أهمية الدور الذي يقوم به مزودي خدمات الحوافز الرقمية لتسهيل تبني حلول مبتكرة للمدفوعات الرقمية، بما يعزز الشمول المالي والمنافسة من خلال إتاحة نماذج أعمال واستخدامات جديدة للخدمات المالية الرقمية، وإدراكاً لهذه الأهمية، أصدر صندوق النقد العربي دليلاً إرشادياً حول "أفضل الممارسات والتطورات الحديثة لمزودي خدمات المحافظ الرقمية". أتى إصدار الدليل في إطار جهود الصندوق لدعم التحول المالي الرقمي في الدول العربية، لأهميته في دعم الشمول المالي وتطوير الخدمات المالية المبتكرة.

هدف الدليل إلى إلقاء الضوء على أفضل الممارسات التنظيمية في مجال المحافظ الرقمية، ليتم الإستعانة بها من قبل السلطات الإشرافية في الدول العربية عند البدء بإعداد الإطار التنظيمي لتنظيم وتطوير خدمات مزودي الحوافز الرقمية، بما في ذلك قضايا الترخيص ومتطلباته وجوانب رأس المال والحوكمة ونطاق الخدمات المتاحة واحتياجات الإشراف والرقابة.

تضمن الدليل مجموعة من المبادئ الإرشادية، التي تناولت أهمية تمكين المنافسة وزيادة عدد مزودي خدمات المحافظ الرقمية، ومتطلبات رأس المال لمزودي المحافظ الرقمية، وأهمية تحديد نطاق خدمات الدفع المقدمة بشكل واضح، كما شملت المبادئ، السماح باستخدام نماذج الوكلاء، والنظر في توفير المرونة المناسبة في وضع الحدود والأرصدة للمدفوعات في

وتحفيز المؤسسات المالية لتعزيز قدراتها لمواجهة تلك المخاطر. كما عززت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إجراءات حماية أمن المعلومات للقطاع المصرفي في ضوء التقدم التقني المتسارع والسعي المتواصل للاستفادة من مزايا التقنيات الحديثة في القطاع المصرفي والمالي. لذا تقوم العديد من المصارف المركزية بوضع إطار للتعامل مع المخاطر الإلكترونية.

تجدر الإشارة إلى أن غالبية المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية أصدرت التشريعات التنظيمية والإشرافية المتعلقة بإدارة مخاطر التهديدات الإلكترونية كجزء من مراقبة المؤسسات المصرفية المالية المرخصة، مما يدل على مدى أهمية التشريعات في تعزيز قدرة الأجهزة المصرفية على تحمل هذه المخاطر والتحوط منها، من خلال إتخاذ خطوات تهدف إلى تجنب أثر المخاطر السيبرانية على القطاع المصرفي والمالي. كما يبين الفصل أن هناك إهتماماً متزايداً من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتشجيع إنشاء شركات التقنيات المالية، والعمل في الوقت نفسه على تطوير إجراءات وضوابط الرقابة للحد من المخاطر التي قد تنشأ عن ذلك. كذلك، تطرق الفصل إلى المؤشر الإقليمي للتقنيات المالية الحديثة لقياس تطور صناعة التقنيات المالية في الدول العربية، الذي يهدف إلى الوقوف على جهود الدول العربية في دعم تطور صناعة التقنيات المالية الحديثة. كما يساهم في وضع رؤية لصناعة التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية وكيفية دعم البيئة الحاضنة لها، من خلال إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه تطوير صناعة التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، بما يُساعد على رسم السياسات الوطنية لتعزيز الصناعة في الدول العربية مُستقبلاً، والاستفادة من الفرص والمُمكّنات المتاحة للدول العربية.

المحافظ الرقمية من قبل المزودين، إضافةً إلى النظر في السماح لمزودي خدمات المحافظ الإلكترونية من تحقيق عائد عن خدمات حفظ الأموال. كما غطت المبادئ قضايا الحوكمة السليمة وفرص تطور مزودي خدمات المحافظ الرقمية إلى مؤسسات مالية رقمية. أخيراً، استعرضت المبادئ قضايا إدارة المخاطر ومتطلبات الامتثال، بما يشمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية البيانات والسلامة الإلكترونية، إضافةً إلى متطلبات حماية العملاء وجوانب الحوكمة. قدم الدليل في شرح المبادئ نماذج وحالات تشريعية وتنظيمية من واقع تجارب عربية وعالمية رائدة.

من جانب آخر، أكدت المبادئ على أهمية وجود ترخيص مباشر لمزودي المحافظ الرقمية وشركات التقنيات المالية بشكل عام في إطار ضوابط مبسطة واضحة، تشجع التوسع في عدد المزودين وتطور خدماتهم. كما أكدت على المرونة في الترخيص دون اشتراط ضرورة وجود شراكات مع بنوك تجارية، بما يتيح الفرصة لمقدمي محافظ رقمية مستقلين من دخول السوق، مع مراعاة التناسب في متطلبات رأس المال وأخذاً في الاعتبار التدرج في حجم الأعمال.

ج - فصل حول "الشمول المالي الرقمي في الدول العربية" في تقرير الاستقرار المالي

في إطار إعداد تقرير الاستقرار المالي للدول العربية لعام ٢٠٢١، تم إعداد فصل حول "الشمول المالي الرقمي في الدول العربية". استعرض الفصل جهود الدول العربية في تعزيز الشمول المالي الرقمي مع التطرق إلى تعزيز الأمن الإلكتروني والحد من التهديدات الإلكترونية وأثارها على الاستقرار المالي. خطت الدول العربية خطوات هامة فيما يخص تعزيز الشمول المالي الرقمي، حيث دأب عدد منها على إطلاق إستراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي بشكل مدروس وحصيف وتوفير البنية التحتية اللازمة له، بما يدعم النمو الشامل والمستدام. ارتكزت الإستراتيجيات والخطط على عدة محاور، من أبرزها تطوير برامج وإستراتيجيات وطنية للشمول المالي، والاستفادة من التقنيات المالية الحديثة، وتعزيز حماية مستخدمي الخدمات المالية، والإهتمام بقضايا التثقيف والتوعية المالية، والإهتمام بوصول المرأة والشباب للخدمات المالية الرسمية، والإهتمام بدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ووصولها للخدمات المالية. في السياق نفسه، أدى التطور المتسارع في التهديدات الإلكترونية إلى قيام العديد من المصارف المركزية والسلطات الرقابية بأخذ خطوات تنظيمية وإشرافية، تهدف إلى تجنب أثر المخاطر الإلكترونية على القطاع المصرفي والمالي



د - دراسة حول "أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية"

أصدر صندوق النقد العربي دراسة حول "أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية"، هدفت إلى قياس آثار التمويل الإسلامي على الشمول المالي في ستة عشر دولة عربية خلال الفترة الممتدة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٩، إضافةً إلى الأخذ في الاعتبار أثر متغيرين آخرين، وهما الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما تُقدم الدراسة إطاراً تحليلياً لصانعي السياسات في المنطقة العربية، يُسهم في تعزيز فهم العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي، وبالتالي وضع السياسات المناسبة.

حظيت الدراسات حول العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي في الاقتصادات المتقدمة والنامية باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة، حيث توصل معظمها إلى وجود اختلاف في طبيعة العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي نتيجة لعدم التجانس بين الاقتصادات واختلاف مستوى التطور المالي الإسلامي. من جانب آخر، أولت العديد من الدول العربية اهتماماً متزايداً بتطوير القطاع المالي الإسلامي من خلال إصدار عدداً من التشريعات التنظيمية والإشرافية لتفعيل دوره في الاقتصادات الوطنية.

أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها أن الشمول المالي يستجيب للتغيرات في مؤشر التطور المالي الإسلامي، والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. في ضوء هذه النتائج، يُمكن استخلاص عدداً من التوصيات، منها ضرورة تعزيز دور التمويل الإسلامي ضمن القطاع المالي لتحسين مستويات الشمول المالي. في هذا الإطار، يمكن للمؤسسات المصرفية الإسلامية أن تلعب دوراً أكبر في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، من خلال تقديم منتجات متوافقة مع الشريعة بتكاليف معقولة تفي باحتياجات الأفراد، إضافةً إلى مطابقة المتطلبات والحالة الخاصة بكل دولة وتقديم معلومات كافية للعملاء. كما توصي الدراسة بدعم عمل الجهات الإشرافية على القطاع المالي على تكثيف الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، مما يساعد على تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

هـ - دراسة حول "آثار التحويلات عبر الحدود على الشمول المالي في الدول العربية"

أصدر صندوق النقد العربي دراسة حول "آثار التحويلات عبر الحدود على الشمول المالي في الدول العربية". تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والتحويلات عبر الحدود في عشرة دول عربية خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٩، وتُقدم إطاراً تحليلياً لصانعي السياسات في المنطقة العربية، يُسهم في تعزيز الشمول المالي من خلال دعم التحويلات عبر الحدود.

أولت العديد من الدراسات في الأدبيات الاقتصادية مزيداً من الاهتمام بالعلاقة بين الشمول المالي والتحويلات عبر الحدود في الاقتصادات المتقدمة والنامية لفهم تطور هذه العلاقة عبر الزمن. تتوافق النتائج التي تم الحصول عليها في الدراسة مع التوقعات، حيث بينت أن التحويلات عبر الحدود لها تأثير معنوي موجب على الشمول المالي خلال فترة الدراسة.

بناءً على ذلك، يمكن لصانعي القرار في المنطقة العربية العمل على وضع السياسات المناسبة لتعزيز الشمول المالي من خلال زيادة التحويلات بتنفيذ سياسات مناسبة في السوق المالية لتكون أكثر قدرة على المنافسة في ظل وجود قنوات تحويل غير رسمية. في هذا الإطار، يمكن للحكومات وضع إجراءات مناسبة لخفض التحويلات غير الرسمية وزيادة التحويلات الرسمية، من خلال توفير آليات تحويل رسمية موثوقة وسريعة وأمنة وفعالة من حيث التكلفة. يمكن للحكومات أيضاً أن تهين ظروفًا مواتية لتوجيه التحويلات عبر الحدود إلى مشاريع استثمارية منتجة، بالتالي خلق فرص عمل تمكّن الأفراد (خاصة النساء والشباب) من فتح حسابات مصرفية جديدة، الأمر الذي يعزز دمجهم في النظام المالي الرسمي. لهذا الغرض، يمكن للحكومات تطوير البنية التحتية في المناطق الواعدة وتقديم إعفاءات ضريبية للمشروعات الناشئة. كما يمكن لها أن تدعم النماذج المبتكرة لتقديم خدمات التحويلات وخلق حوافز للعمال المهاجرين، على سبيل المثال، تعزيز الشراكات بين أنواع مختلفة من المؤسسات وتشجيع المؤسسات المالية على توفير بدائل للتحويلات النقدية، إضافةً إلى زيادة عدد الفروع لتسهيل عملية التحويل.

و - دراسة حول "دوافع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في الدول العربية"

أصدر صندوق النقد العربي دراسة حول "دوافع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في الدول العربية" بهدف التعرف على العناصر التي تشترك فيها أسس التمويل المتوافق مع الشريعة مع التمويل الأصغر، وكيف يمكن الاستفادة من تلك الأسس في خدمة وتفعيل قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية.

بحسب الدراسة، فإن هناك حاجة لانفتاح التمويل المتوافق مع الشريعة بشكل أوسع على قطاع التمويل الأصغر، حيث تشير بعض التجارب الرائدة إلى أن تفعيل دور قطاع التمويل الأصغر يمكن أن يكون ركناً مهماً ضمن استراتيجيات الحد من الفقر والبطالة وتحسين نسب الشمول المالي، وهي كلها غايات تعتبر من صميم أهداف وغايات ومبادئ التمويل المتوافق مع الشريعة القائمة على العدالة في الوصول للموارد والتوازن بين مكونات المجتمع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ومع الزخم الذي اكتسبته الصناعة المالية المتوافقة مع الشريعة خلال العقدین الأخيرین وبشكل خاص خلال وبعد الأزمة المالية العالمية، وانتشارها في الكثير من دول العالم، وتوسع تطبيقاتها (بنوك، وتأمين، وأسواق مال)، واكتسابها للمرونة والمتانة، فهي تعتبر مهياً لتلبية حاجيات التمويل الأصغر، وتحقيق أهداف الشمول المالي والحد من دائرة الفقر، من خلال الوصول لمحدودي الدخل وأصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

استعرضت الدراسة بعض التجارب الرائدة في مجال التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة، ووضحت عوامل نجاحها وأهم ما حققته من إنجازات، حيث يساعد التعرف على التجارب العالمية الرائدة في تقديم رؤى لصانعي السياسات ومتخذي القرار في الدول العربية. ومع أن التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة ينتشر في دول كثيرة، إلا أن الملاحظ هو أن دول جنوب شرق آسيا قد قطعت أشواطاً كبيرة في تفعيل هذا القطاع وجعله جزءاً من سياساتها التنموية، ومورداً هاماً من موارد تمويل المشاريع الصغيرة للطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل.

أظهرت النتائج أن التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة أصبح يحظى في السنوات الأخيرة بالاهتمام المتزايد لدى السلطات الإشرافية في الدول العربية في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي، لما تمثله هذه الخدمات من نافذة مهمة يمكن من خلالها توسيع فرص الوصول للتمويل. لتعزيز دور مؤسسات التمويل الأصغر بصورة عامة، ومؤسسات التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة بصورة خاصة، في تحقيق أهداف الشمول المالي، لابد من الاهتمام بتطوير الأطر التشريعية والرقابية عليها بما يعزز الاستقرار المالي، من خلال استقطاب فئات كبيرة من المجتمع للتعامل مع القطاع المالي الرسمي.

أوصت الدراسة بمواصلة إجراء المزيد من الدراسات الاستقصائية، المبنية على أحدث الإحصاءات المتوفرة في الدول العربية لإدراك الفرص التي تتيحها عمليات التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة، في تعزيز وصول الأسر ورواد الأعمال والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للنظام المالي الرسمي. كما أوصت بأهمية تسريع وتيرة تطوير البنية التحتية والتشريعية والرقابية لمؤسسات التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة بكافة أشكالها، لتمكينها من القيام بدورها على أكمل وجه، بما يعزز من الشمول المالي والاستقرار المالي.

ز - دراسة حول "مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على القطاع المصرفي في الدول العربية في ظل جائحة كورونا"

أصدر صندوق النقد العربي دراسة حول "مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على القطاع المصرفي في الدول العربية في ظل جائحة كورونا" بهدف التعرف على التحديات والمخاطر المالية المحتملة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي واجهت القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية خلال فترة جائحة كورونا، وإلقاء الضوء على أبرز الإجراءات المتخذة لمواجهة تلك التحديات.

أتى إعداد الدراسة في ضوء التداعيات الصحية لجائحة كورونا، حيث قامت السلطات في الدول العربية باتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية والوقائية، منها تعليق العمل، وإغلاق المؤسسات، واعتماد نموذج العمل "عن بُعد"، وفرض التباعد الاجتماعي، إضافة إلى وضع قيود على تنقلات المواطنين، الأمر الذي قد يسهل ارتكاب جرائم مالية والحصول على عائدات غير مشروعة، لاسيما في ظل الاعتماد المتزايد للبنوك والمؤسسات المالية على التقنيات المالية الحديثة في توفير الخدمات المالية.

بيّنت الدراسة الإدراك المبكر للسلطات الرقابية والإشرافية على القطاع المصرفي في الدول العربية للمخاطر المحتملة التي قد تفرزها الجائحة، حيث قامت بإجراء تقييم شامل لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتعرف على تلك المخاطر، والحد منها. في نفس السياق، قامت البنوك والمؤسسات المالية في المنطقة العربية بتحديث منظومة أطر وآليات تحليل المخاطر لتواكب التطور في منتجات وخدمات التقنيات المالية الحديثة، ولرصد مخاطر المعاملات التي تتم باستخدام الوسائل الرقمية وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) أو الهاتف المحمول.

في إعتبرات إضافية لاستيعاب الوظائف والخصائص المتعددة للتمويل المفتوح والترابط عبر الخدمات المالية المختلفة. تطرقت الورقة لكيفية تحسين كفاءة بيئة النظام المالي ككل بما يستجيب لمتطلبات نجاح تنفيذ التمويل المفتوح، وليس فقط الاكتفاء بالخدمات المصرفية المفتوحة، بهدف تعزيز الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية.

تناولت الورقة الفرص التي يُتيحها التمويل المفتوح بشكل خاص فيما يتعلق بمواجهة تحديات تجزئة البيانات من خلال توفير وسائل آمنة وفعالة للعملاء، بما يسمح للشركات بمشاركة بيانات العملاء واستخدامها عبر إطار عمل مشترك. كما تطرقت إلى التطورات في المنطقة العربية وحالات الاستخدام الرئيسية للتمويل المفتوح، مثل الإدارة المالية، وتخطيط المعاشات التقاعدية، وتوفير الائتمان، والتحقق من "اعرف عميلك".

من جانب آخر، قدمت الورقة مجموعة من الإرشادات في هذا السياق، تغطي مجالات وعمق التعديلات التنظيمية والتشريعية اللازمة، وتفاصيل المعايير التقنية المطلوبة، والمعايير التشغيلية التي تغطي استجابة النظام المالي لاحتياجات التمويل المفتوح. كما شملت الارشادات جوانب تعزيز التوعية والتثقيف بالتمويل المفتوح، بهدف ضمان مشاركة واسعة النطاق من الأطراف ذات العلاقة خاصة مزودي البيانات والعملاء.

ط - موجز سياسات حول "دور الشمول المالي في تمكين المرأة"

أصدر صندوق النقد العربي موجز سياسات حول "دور الشمول المالي في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من أبرز التجارب الإقليمية والدولية"، الذي يشير إلى أن كل من الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة يعتبران من أهم الغايات التي تسعى أهداف التنمية المستدامة لتحقيقها في عام ٢٠٣٠. في هذا الإطار، تشير التقديرات المتضمنة بقاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي إلى وجود ١١ مليار نسمة من الإناث لم يتمكن من النفاذ إلى الخدمات المالية من مجمل ٢ مليار نسمة على مستوى العالم غير مشمولين مالياً. تواجه الإناث على وجه الخصوص عدداً من التحديات التي تحول دون نفاذهن إلى الخدمات المالية، من بينها طبيعة الأطر التنظيمية والسياسات غير المُمكنة، والتحديات المرتبطة بالنظم الاجتماعية والأعراف السائدة، إلى جانب عدم توفر أوراق ثبوتية لدى عدد منهن، وعدم وجود ضمانات لديهن، وانخفاض مستويات المعرفة المالية، إضافةً إلى الأطر القانونية التي قد تحد دون ملكية الإناث للأصول في بعض الدول، ومجموعة أخرى من التحديات التي تواجه فرص الشمول المالي للمرأة على صعيد كل من جانبي العرض والطلب على الخدمات المالية.

أظهرت الدراسة تسجيل زيادة في عدد حالات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال فترة الجائحة، الأمر الذي يدل على استغلال مرتكبي الجرائم المالية الظروف التي فرضتها الجائحة، لتنفيذ جرائمهم. في نفس الإطار، تم رصد وجود تغير في أنماط وأشكال عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال فترة الجائحة، مثل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للإيقاع بالأفراد من خلال إيهامهم بإمكانية الحصول على تسهيلات وقروض مقابل رسوم أو فوائد بسيطة، إلى جانب رصد زيادة في عمليات الاحتيال المالي الإلكتروني من خلال عمليات القرصنة للبيانات الشخصية عبر الهاتف المحمول، والدخول لمنصات تسوق إلكترونية غير معروفة، والإختراق الإلكتروني للبطاقات الائتمانية.

من جانب آخر، أوضحت الدراسة أن بعض البنوك والمؤسسات المالية في الدول العربية التي شملتها الدراسة، واجهت تحديات في عدم كفاية الإمكانيات التقنية والتجهيزات لتقديم الخدمات "عن بُعد" بشكل فعال، ذلك لأن هذه البنوك والمؤسسات المالية لم تكن على درجة من الجاهزية من الناحية التقنية لتقديم خدماتها "عن بُعد" بشكل فعال لعملائها أثناء الجائحة، خاصة فيما يتعلق بعدم جاهزية بعض الأنظمة الإلكترونية لتطبيقات "التعرف على العميل بشكل إلكتروني"، إضافة إلى عدم كفاية الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع التقنيات المالية الحديثة.

أخيراً، أظهرت الدراسة أن الإجراءات التي قامت بها السلطات الرقابية والإشرافية قبل حدوث الجائحة، لدعم منظومة إدارة المخاطر وتحسين فاعليتها في البنوك والمؤسسات المالية، كان لها أثراً كبيراً على تحسين فاعلية وكفاءة منظومة إدارة المخاطر لدى البنوك والمؤسسات المالية.

ح - ورقة سياسات حول "التمويل المفتوح: إطار عمل للمنطقة العربية لتطوير نطاق الخدمات المالية"

أصدر صندوق النقد العربي ورقة سياسات حول "التمويل المفتوح: إطار عمل للمنطقة العربية لتطوير نطاق الخدمات المالية" في إطار مساعي تعزيز الوعي بمتطلبات تطوير الخدمات المالية والمصرفية الرقمية ودعم جهود التحول المالي الرقمي في الدول العربية.

هدفت الورقة إلى تقديم خارطة طريق لصياغة الانتقال من الخدمات المصرفية المفتوحة إلى التمويل المفتوح، بدءً بالخدمات الخاصة بحسابات وعمليات الدفع ثم الانتقال لتشمل كامل الخدمات والمنتجات المالية، الأمر الذي يحتاج إلى النظر

اهتم الموجز بإلقاء الضوء على دور الشمول المالي في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الوقوف على الوضع الراهن لمؤشرات التمكين الاقتصادي ومستويات نفاذ الإناث للخدمات المالية في الدول العربية، وكذلك الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية المتميزة في طرح التوصيات على صعيد دعم الشمول المالي للإناث، بما يعزز التمكين الاقتصادي للمرأة. كما أشار إلى أن الشمول المالي للإناث يساعد على إدارة الأموال بشكل أفضل، واتخاذ قرارات أكثر حكمة فيما يتعلق بالادخار والاستثمار، وعلى تأسيس مشروعات جديدة لريادة الأعمال، إضافة إلى دوره الإيجابي في زيادة مستويات نفاذه ونفاذ عوائلهن للفرض الاقتصادية ممثلة في الحصول على خدمات التعليم والصحة والاندماج في سوق العمل. كافة هذه العوامل من شأنها تعزيز الاستقلالية المالية للمرأة على المستوى الفردي، وتعزيز مستويات التمكين الاقتصادي للمرأة على المستوى الكلي، وهو ما يعمل بدوره على زيادة مستويات الدخل القومي، وخفض الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة الاقتصادية، والإدماج الاجتماعي.

تبني الموجز منهجية قياسية لتقدير العلاقة بين مشاركة المرأة في سوق العمل (كمؤشر للتمكين الاقتصادي للمرأة)، وأبرز مؤشرات الشمول المالي الخاصة بالإناث، ممثلة في نسبة الإناث اللاتي لديهن حسابات في مؤسسات مالية، ونسبة النساء اللاتي لديهن بطاقات بنكية، ونسبة الإناث اللاتي لديهن حسابات للاقتراض من مؤسسات مالية لعينة تشمل ١٠٠ دولة من الدول النامية والاقتصادات الناشئة والتي تتوفر حولها بيانات كافية من واقع قواعد البيانات الخاصة بالبنك الدولي. أشارت نتائج النموذج إلى وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات الشمول المالي للإناث ممثلة في نسبة الإناث اللاتي لديهن حسابات في مؤسسات مالية، ونسبة الإناث اللاتي لديهن حسابات اقتراض، ومستويات تمكين المرأة مقاسة بنسبة مساهمتها في سوق العمل، في حين لم تثبت وجود علاقة ما بين نسبة امتلاك الإناث للبطاقات الائتمانية والتمكين الاقتصادي للمرأة، وهو ما قد يعزى إلى ارتباط ملكية البطاقات الائتمانية للإناث بشكل أكبر بانخراطهن في عمليات للشراء والتسوق. كما أوضح الموجز أن الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي (التي تُفهم على أنها عدم الوصول المتكافئ إلى النظام المالي) تؤثر سلباً على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

من جانب آخر، أوضح الموجز أن المنطقة العربية تعتبر فريدة من نوعها من حيث تسجيل أكبر فجوة للنوع سواء على مستوى المشاركة في قوة العمل، أو مستويات الشمول المالي للإناث بحسب بيانات البنك الدولي. على مستوى الدول العربية فرادى، تسجل كل من مستويات مشاركة الإناث في قوة العمل ونسبة الشمول المالي للإناث أعلى مستوى لها في ثلاث دول عربية، هي الإمارات والكويت والبحرين. يلاحظ ارتباط ما بين ارتفاع مستويات

الشمول المالي، والتمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية مقياساً بنسبة مساهمة المرأة في سوق العمل، حيث تتوفر أعلى نسب للتمكين الاقتصادي للمرأة في الدول التي تسجل كذلك أعلى مستوى للشمول المالي وغالبيتها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فيما تسجل الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة مستويات أقل من الشمول المالي والتمكين الاقتصادي. في ضوء ما سبق، اهتم الموجز باستخلاص أبرز الدروس المستفادة من واقع التجارب الإقليمية والدولية، فيما يتعلق بزيادة مستويات الشمول المالي للإناث، بما يدعم التمكين الاقتصادي، من أهمها تبني استراتيجيات وطنية للشمول المالي تركز على تذليل العقبات التي تواجه إدماج الإناث، وتعديل الأطر التشريعية والتنظيمية بما يسمح بالمزيد من الشمول المالي للمرأة، والتوسع في الخدمات المالية المصممة لمواكبة الاحتياجات المالية للإناث، وتبني برامج تستهدف الإدماج المالي للإناث من ذوي الدخل المنخفض، والتحول نحو نظم التحويلات الاجتماعية الإلكترونية، وتبني نظم الهوية الرقمية، والتركيز على شمولية شبكة وكلاء مزودي الخدمات المالية للجنسين، والتركيز على التثقيف المالي للمرأة، وتوفير الإحصاءات الخاصة بالشمول المالي للإناث.

ي - سلسلة كتيبات تعريفية موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي

في ضوء استراتيجيته للفترة (٢٠٢٥-٢٠٣٠)، يسعى صندوق النقد العربي إلى نسج وتقوية أواصر التعاون والتواصل مع كافة الجهات والفئات المعنية في الدول الأعضاء بهدف تحقيق الأهداف التي أنشأ الصندوق من أجلها بما في ذلك نشر الخبرة والمعرفة الاقتصادية والمالية. في هذا السياق، ارتأى الصندوق إصدار سلسلة كتيبات تعريفية تستهدف بالأساس زيادة الوعي الاقتصادي والمالي لدى الشباب النشئ وتمكينه من فهم أساسيات عدد من القضايا الاقتصادية والمالية ذات الأولوية بالنسبة للدول العربية الأعضاء.

تستهدف سلسلة الكتيبات الفئات العمرية الشابة بهدف المساعدة على الإلمام بالأساسيات والجوانب المختلفة المتعلقة ببعض القضايا الهامة مثل الشمول المالي، وأساسيات التمويل، والتقنيات المالية الحديثة، والذكاء الاصطناعي، والعملات الرقمية، وغيرها من القضايا الاقتصادية والمالية الأخرى ذات الأولوية. يأمل الصندوق من خلال هذه الكتيبات أن يساهم في تعزيز دور الشباب العربي في التعامل مع القضايا والمستجدات الاقتصادية والمالية من حوله، بمعرفة ودراسة كاملة.

أصدر صندوق النقد العربي العدد السادس عشر من "سلسلة كتيبات تعريفية" حول "تقنية البيانات الضخمة" إدراكاً منه لأهمية نشر الوعي التثقيفي بتقنية البيانات الضخمة، حيث يلقي الكتيب الضوء على البيانات ومصادرها وأنواعها والتعريف بتقنية البيانات الضخمة وتوضيح أهميتها ومجالات استخدامها في العديد من القطاعات والوقوف على أهم الفرص والتحديات لهذه التقنية.

أصدر صندوق النقد العربي العدد الثالث والعشرين من "سلسلة كتيبات تعريفية" حول "تقنيات العملات الرقمية" إدراكاً منه لأهمية نشر الوعي التثقيفي بالمفاهيم الأساسية وبعض التقنيات الناشئة في عالمنا المعاصر، حيث يلقي الكتيب الضوء على مفهوم العملات الرقمية والتقنيات التي يستند إليها هذا النوع من العملات، ومجالات الاستفادة من هذه التقنيات.

في هذا الإطار، أصدر صندوق النقد العربي العدد السابع من "سلسلة كتيبات تعريفية" حول "المحافظ الرقمية" في إطار تعزيز الصندوق لثقافة التعامل مع التقنيات المالية الحديثة وقضايا الشمول المالي، وتطويرها لتواكب التحول الرقمي الذي يشهده العالم المعاصر في مجالات التقنيات المعلوماتية والاتصالات والتحول الجذري في ثقافة الإبداع في بيئة الأعمال. يُسلط الكتيب الضوء على تقنية المحافظ الرقمية التي تعد من أهم قنوات التقنيات المبتكرة في الحصول على الخدمات وإنجاز المعاملات من خلال شاشات الحاسب الآلي أو الهواتف الذكية، بتكلفة أقل، وبجودة أعلى، وفي وقت أقصر بكثير، مقارنة بالوسائل التقليدية. كما يستعرض الكتيب شرحاً لطبيعة ومكونات المحافظ الرقمية، والتحديات المصاحبة لها.

أصدر صندوق النقد العربي العدد التاسع من "سلسلة كتيبات تعريفية" حول "مخاطر غسل الأموال" الذي يستهدف تعزيز المعرفة بغسل الأموال والمخاطر ذات العلاقة. ألقى الكتيب الضوء على مفهوم غسل الأموال بشكل مبسط، ومراحل، وأسباب انتشاره، ويعرف بالمخاطر الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية. كما يقدم تعريفاً بجهود الدول العربية في مكافحة هذه الجريمة، والمسؤولية المجتمعية في هذا الشأن.

أصدر صندوق النقد العربي العدد العاشر من "سلسلة كتيبات تعريفية" حول "واقع العملات الرقمية" في إطار تعزيز الصندوق لثقافة التعامل مع التقنيات المالية الحديثة، وتطويرها لتواكب التحول الرقمي الذي يشهده العالم المعاصر في مجالات التقنيات المعلوماتية والاتصالات. يُسلط الكتيب الضوء على العملات الرقمية التي تعد المظلة الرئيسة التي تضم العديد من أشكال العملات، بما يشمل العملات الإلكترونية والمستقرة والمشفرة المتاحة بالشكل الرقمي. جدير بالذكر أن الطفرة الهائلة لتقنيات العصر الرقمي، أدت إلى انتشار تلك العملات وجعلتها تتخطى الحدود المكانية في المدفوعات والتحويلات الفورية، حيث أصبح الاعتماد عليها وسيلة من وسائل تبادل الخدمات والسلع وإنجاز المعاملات بفضل سهولة تداولها ونقل ملكيتها دون التقيد بالمكان.

سَادِسًا.

شركاء مبادرة الشمول المالي
للمنطقة العربية



سادساً: شركاء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

صندوق النقد العربي

مؤسسة مالية عربية إقليمية، تأسست في عام 1976، وبدأت عملياتها في عام 1977، بهدف إرساء الأساس النقدي للتكامل الاقتصادي العربي وتسريع عملية التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء من خلال التدريب وبناء القدرات في الموضوعات ذات الاهتمام، وكذلك تقديم الدعم المالي والفني للبلدان الأعضاء، لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وتقديم الدعم الفني للمؤسسات المصرفية والنقدية في الدول العربية وتطوير وتعزيز الأسواق المالية العربية.



الوكالة الألمانية للتنمية

منظمة اتحادية عالمية تعمل على دعم الحكومة الألمانية في تحقيق أهدافها في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة والتعليم الدولي. يتم تنفيذ معظم أعمال الوكالة من قبل الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. تعمل الوكالة أيضاً بالنيابة عن الوزارات الألمانية الأخرى، فضلاً عن عملاء القطاعين العام والخاص في ألمانيا وخارجها، وتعمل في أكثر من 130 دولة حول العالم. تقدم الوكالة خدمات فعالة موجهة حسب الطلب من أجل التنمية المستدامة وتراعي العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتدعم الشركاء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في تصميم الاستراتيجيات وتحقيق أهداف سياساتهم.



التحالف العالمي للشمول المالي

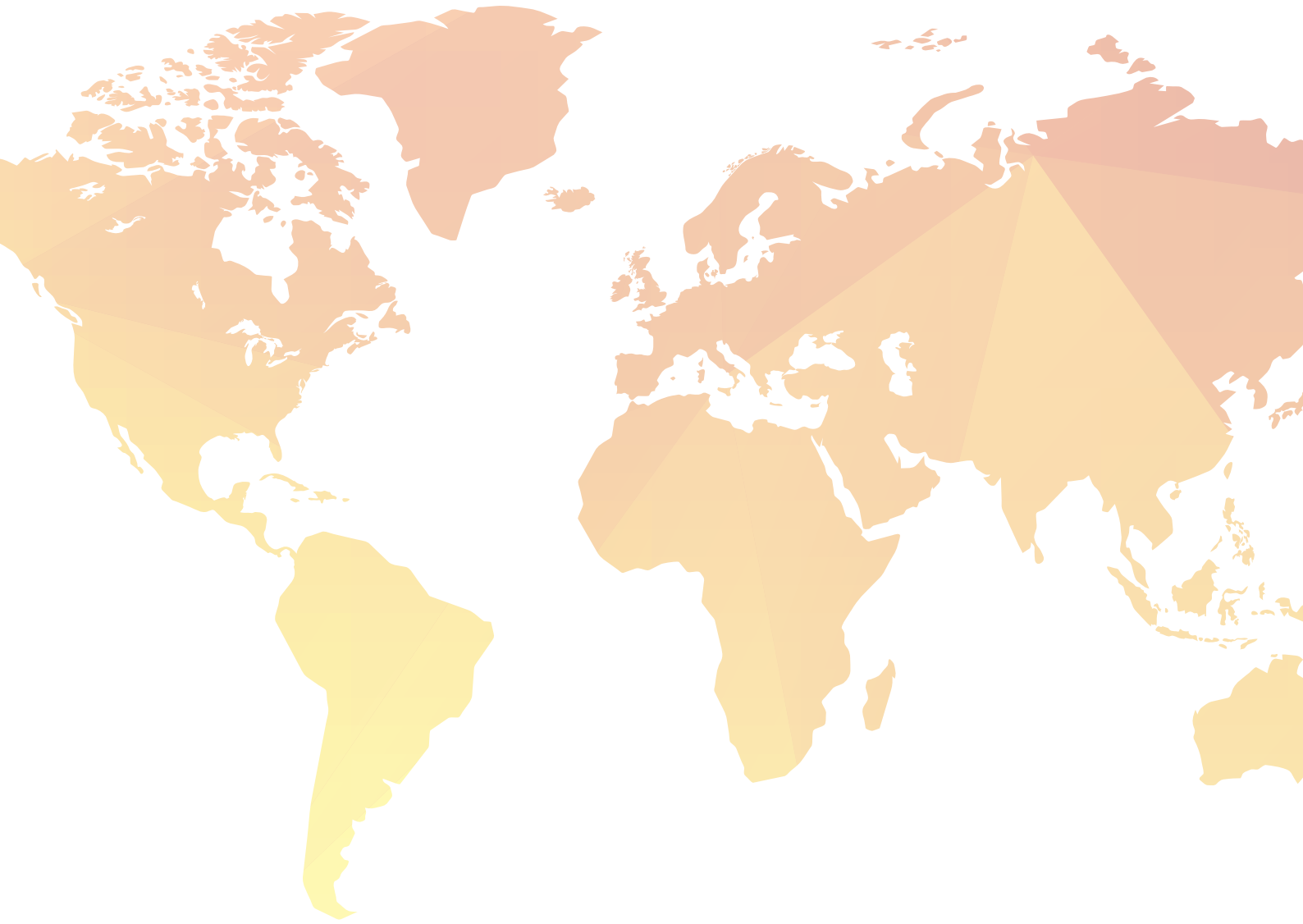
منظمة دولية مملوكة لصانعي سياسات الشمول المالي والمؤسسات التنظيمية المنشأة بموجب قانون المنظمات الدولية (الامتيازات والحصانات) للفصل 485 من قوانين دولة ماليزيا. يوفر تحالف الشمول المالي منبراً لتبادل المعرفة والتعلم من الأقران لأعضائها لتطوير وتنفيذ سياسات شاملة للشمول المالي، تستند إلى الأدلة مع الهدف النهائي المتمثل في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها من غير المقرضين والمصرفيين.



مجموعة البنك الدولي

تركز مهمة البنك الدولي على الأهداف الطموحة المتمثلة في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. أثبتت مجموعة كبيرة من البحوث والتجارب على المستوى القطري أهمية الوصول إلى الخدمات المالية. جدير بالذكر أن عمليات مجموعة البنك الدولي بشكل متزايد في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك التعليم، والصحة، والإدارة العامة، والبنية التحتية، والزراعة، وإدارة الموارد البيئية والطبيعية، والطاقة وتنمية القطاع الخاص، وتشمل الحلول التي تعتمد على الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية الرسمية، من خلال توفير المنتجات والخدمات المالية للحكومات والقروض والاستثمارات في الأسهم إلى القطاع الخاص (عبر عمليات مؤسسة التمويل الدولية) وتبادل المعرفة المبتكرة والبحث وبناء القدرات والمساعدة الفنية، يقدم البنك الدولي مجموعة شاملة من الأدوات للمضي قدماً نحو الشمول المالي وتلبية الهدف العالمي الطموح لتيسير الوصول للخدمات المالية بحلول عام 2020.





أمانة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية الدائرة الاقتصادية - صندوق النقد العربي

ص.ب 2818، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6326454

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

الموقع الإلكتروني: www.amf.org.ae

شركاء المبادرة

